Les victimes des années de plomb au Maroc auraient reçu les plus grandes indemnités au monde

22 avril 2014 - 22h51

8 Tweeter
40 J'aime
2 +1

Selon le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), les victimes des violations passées des droits de l'Homme au Maroc auraient reçu des indemnisations très importantes qui figureraient même parmi les plus élevées au monde.

Mohamed Sebbar, le secrétaire général du **CNDH**, a souligné lors du forum de la MAP, où il était invité, que l'expérience marocaine en matière d'indemnisation demeure pionnière dans le monde eu égard au montant des indemnisations et à l'approche adoptée dans leur octroi.

Ce dernier a en outre expliqué que de nombreux critères ont été pris en compte dans l'évaluation de ses indemnisations, dont le genre. Ainsi, il parait que les femmes victimes des violations passées des droits humains ont perçu des indemnisations plus élevées que celles accordées aux hommes.

Reste à savoir si les opposants politiques et les activistes démocrates, ainsi que leurs familles, qui ont été victimes des violences et de la répression, sont satisfaits par ces indemnisations.

http://www.bladi.net/victimes-annees-plomb-maroc.html

La situation des droits de l'Homme dans le Royaume à la Une des quotidiens marocains

La situation des droits de l'Homme dans le Royaume ainsi que d'autres sujets font la Une des quotidiens marocains parus ce mercredi.

« Ismaïl Alaoui: Le Maroc a réalisé des avancées « extraordinaires » en matière des droits de l'Homme », titre le journal +Attajdid+.

L'ancien secrétaire général du Parti du Progrès et du Socialisme (PPS), M. Ismaïl Alaoui, s'est félicité des avancées « extraordinaires » réalisées par le Royaume dans le domaine des droits de l'Homme, en appelant, toutefois, à une vigilance de toutes les composantes en vue de continuer sur cette voie.

« Il est vrai qu'il a eu un progrès extraordinaire (...) Je crois que nous sommes sur la bonne voie grâce à ce que nous avons cumulé en termes d'expériences et de lutte pour la démocratie et les libertés », a-t-il indiqué, cité par le quotidien.

« CNDH: Le Maroc a ancré la culture des droits de l'Homme », affiche à la Une son confrère +Assahra Al Maghribia+.

Le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar a souligné que le Royaume a réussi à ancrer la culture des droits de l'Homme grâce à la décision politique sage prise par SM le Roi sous le signe « le nouveau concept de l'autorité ».

Même tonalité chez +Le Matin du Sahara et du Maghreb+ qui cite une déclaration du Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar dans laquelle il a qualifié de « partiel » et d' « illogique » le rapport du Secrétaire général de l'ONU, Ban-Ki-Moon, faisant savoir que les rencontres se multiplient au niveau national pour promouvoir l'approche adoptée par le Royaume en matière des droits de l'Homme.

Pour sa part, le quotidien +Assabah+ s'intéresse à la crise de l'USFP, soulignant que le premier secrétaire de l'USFP, Driss Lachgar, a affirmé qu'il n'y a ni vainqueur, ni vaincu et que l'USFP est le grand gagnant.

Hasna Abouzaïd, elle, n'a pu s'empêcher de pleurer au moment où elle annonçait son retrait de la présidence du groupe parlementaire lors de la réunion du bureau politique du parti de la rose. Une réunion urgente de la commission administrative va avoir lieu aujourd'hui pour nommer Driss Lachgar à la tête du groupe socialiste à la Chambre des représentants, croit savoir la publication.

Dans le même sillage, +Sahifat Annass+ rapporte que le ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad, aurait proposé, lors d'une réunion avec Driss Lachgar et Ahmed Zaidi, que ce dernier renonce à la présidence du groupe socialiste à la Chambre des représentants en faveur de Driss Lachgar, pour occuper le poste du vice-président de la Chambre des représentants. Selon une source cite par le journal, cette proposition a été rejetée par Zaidi.

Sur le même registre, +L'Opinion+ indique que le député Ahmed Zaïdi a annoncé, lundi, avoir décidé de renoncer à la présidence du groupe socialiste à la Chambre des représentants.

Dans une lettre adressée aux membres de l'Union socialiste des forces populaires (USFP), M. Zaïdi a affirmé que cette décision émane de sa « conscience de la gravité de la situation » que traverse le parti actuellement. Il a évoqué à cet égard la menace d'une partition du groupe socialiste à la Chambre des représentants et d'une scission du parti.

http://directinfo.webmanagercenter.com/2014/04/23/maroc-la-pam-saisit-le-conseil-des-droits-de-lhomme-pour-legaliser-le-cannabis/

إعداد التقرير المرحلي الخاص بالاستعراض الدوري الشامل بوجدة

235416

عبدالقادر كترة

احتضنت قاعة الندوات بمركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، قبل أسبوع، لقاء تشاوريا جهويا حول إعداد التقرير المرحلي الخاص بالاستعراض الدوري الشامل، نظمته المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب، في إطار إعمال المقاربة التشاورية والتشاركية التي اعتمدتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في مجال التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل عام، وفي مجال إعداد التقارير المقدمة إلى هذه الهيئات بشكل خاص.

عبدالعزيز قراقي، مدير التنسيق والنهوض بحقوق الإنسان في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، صرح بأن هذا اللقاء يأتي لتتويج اللقاءات الجهوية التي أطلقتها المندوبية الوزارية في إطار المسلسل التشاوري الواسع من أجل إنجاز التقرير نصف المرحلي الذي يدخل في آليات الاستعراض الدوري الشامل، مع العلم أن المغرب تم فحص تقريره الدوري في سنة 2012 وصدرت عنه 148 توصية قبل المغرب منها 140 توصية.

وأضاف أن هذه الآلية تعتبر اليوم أهم آلية بالنسبة لحقوق الإنسان في العالم، بحكم أن كل الدول قدمت تقاريرها وصدرت في شأنها توصيات على الدول أن تنفذها في إطار المرحلة المقبلة، مشيرا إلى أن المندوبية تسعى من وراء هذا اللقاء إلى جعل التوصيات الصادرة عن فحص تقرير 2012، في متناول الفاعلين الجمعويين والمحليين من أجل مناقشة المحاور الأساسية الخاصة بالتقرير النصف المرحلي.

وأشار إلى أن لقاء حضره في مولدافيا حول هذه الآلية أشرفت على تنظيمه المنظمة الدولية للفرنكوفونية، شدد على ضرورة التفكير في إعادة النظر في التوصيات التي تصدر عن هذه الآلية والتي أصبحت تثير العديد من المشاكل يرهق الدول أكثر من أجل تنفيذ هذه التوصيات.

وأكد على الدور الذي يلعبه المغرب والتحولات التي أحدثها على مستوى حقوق الإنسان وأصبح قاطرة تقود عددا من الدول وتجربة فريدة في هذا المستوى خاصة بعد أن أنجز مسار المصالحة بشكل متميز ليس فقط على مستوى العالم الثالث ولكن على مستوى دول العالم.

من جهته، ذكر محمد لعمارتي، رئيس اللجنة الجهوية عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن المغرب كان عضوا في المجلس الدولي لحقوق الإنسان ويحظى بالعضوية للمرة الثانية، "وبلادنا تنفتح وتتفاعل وتتعاون بشكل واضح ومتزايد مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، منها آليات الاستعراض الدوري الشامل بالإضافة إلى الهيئات التعاهدية والإجراءات الخاصة واستقبال المقررين الخاصين الذين يقومون بالزيارات للاطلاع على قضايا حقوق الانسان، السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية والحقوق الفئوية والطفولة والمرأة والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة واستقلال القضاء.. والتزامات المغرب.

الصبار ينتقد انحياز تقرير بان كيمون ويثير قضية الحريات الفردية

الرباط
خديجة عليموسى

انتقد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التقرير الذي من المرتقب أن يعرضه الأمين العام للأمم المتحدة على مجلس الأمن، والذي قال إنه انحاز بشكل كبير لأطروحة البوليساريو والجزائر، في ندوة نظمها منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء أمس بالرباط خصصت لموضوع «حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون بالمغرب: المنجزات والآفاق».

وفي حديثه عن الإكراهات التي يعرفها مجال حقوق الإنسان، أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هناك قضايا تصنف ضمن خانة «التوتر الفكري»، ومنها التمييز ضد المرأة، مضيفا أن ذلك مقبول مجتمعيا لكنه مرفوض دوليا، إلى جانب قضية حرية العقيدة والحريات الفردية، التي تعرف جدلا، وهو ما يبين عدم توفر نوع من النضج المجتمعي لقبول عدد من الحريات، يقول الصبار.

واعتبر المتحدث نفسه أن المغرب عرف تقدما في مجال الحقوق المدنية والسياسية، في حين لم يصل بعد إلى تمتيع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكونها مكلفة ماديا وتتطلب إرادة سياسية.

من جهته، طالب حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة، بوضع مقاربة جديدة للمعتقلين على خلفية قانون الإرهاب من أجل تجنيب المغرب فتيل التوتر في المستقبل، موضحا أن الفئة التي يجب النظر في ملفاتها هي تلك التي لم تتورط في قضايا الدم والتي قامت بمراجعات. بالمقابل تحدث حامي الدين عن ضرورة أن يقدم المعتقلون الإشارات الضرورية لطمأنة الدولة والمجتمع.

واستغرب حامي الدين تردد المغرب في المصادقة على اتفاقية روما المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، إذ اعتبر أن ليس هناك أي مبرر يمنع ذلك.

وأشار رئيس منتدى الكرامة إلى استمرار التدخلات العنيفة غير المبررة خارج الضوابط القانونية، وهو ما يؤثر على واقع حقوق الإنسان بالمغرب، حسب قوله، إلى جانب واقع السجون الذي قال إنه يعرف الكثير من الاختلالات نتيجة العقليات القديمة، التي مازالت سائدة إلى جانب الاكتظاظ الذي يتطلب تعديل القوانين المتعلقة بالعقوبات البديلة، مذكرا بالإضرابات التي يخوضها عدد من المعتقلين المتابعين في إطار قانون مكافحة الإرهاب بكل من سجن سلا وسطات.

ومن جهته، دعا الحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، الحكومة إلى إخراج الخطة الوطنية لحقوق الإنسان إلى الوجود، حيث قال إن «هذه الخطة تم إعدادها قبل الدستور بمشاركة أعضاء من الحكومة ويقبت في أدراج رئاسة الحكومة، وتم تحيينها ومازلنا ننتظرها لأننا في حاجة إليها من أجل التناسق بين المؤسسات، وهي خطة ساهم الجميع في إعدادها، وتعطينا مؤشرات لقياس مدى التقدم والتراجع في مجال حقوق الإنسان».

واستهجن بلكوش سلوك قوات الأمن مع المسيرات، الذي وصفه بغير اللائق، والذي قال إنه يمس بالمغرب وبالقيم المبنية عليها حقوق الإنسان، وكذا ارتفاع نسبة البطالة وانهيار مستوى التعليم وعدم المساواة بين المواطنين في ولوج الخدمات الصحة والخدمات الأخرى.

الصبار وحامي الدين يعترفان في ندوة «لاماب» بخطأ حقوقي في التعامل مع ملف بلعيرج

حقوقيون يدعون إلى تفعيل الحكامة الأمنية ومحاسبة أصحاب القرار الأمني

■ الرباط ـ عبد الحق بلشكر ■

دعا حقوقيون إلى الإسراع في تفعيل الحكامة الأمنية، وجعل الأجهزة الأمنية تحت مسؤولية رئيس الحكومة، ومراقبة البرلمان، وفي هذ الصدد قال محمد الصبار، الأمين العام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن عدم تفعيل توصيات هيئة الإنصاف المصالحة المتعلقة بالحكامة الأمنية، يعود إلى كون هذا الموضوع «جديد في المغرب»، حيث «كانت الأجهزة الأمنية منفلتة عن الرقابة الشعبية والسياسية»، وأشار الصبار خلال، ندوة أمس في وكالة المغرب العربي للأنباء، حول «حقوق الإنسان في المغرب»، إلى أن الحكامة الأمنية تهدف إلى عدم تكرار تجربة الانتهاكات، وذلك بـ«جعل الأجهزة تحت مسؤولية رئيس الحكومة وإخضاع القرار الأمني للمراقبة». وأكد الصبار أن دستور 2011 عالج هذه الإشكالية، من خلال خلق المجلس الأعلى للأمن، معلقا «لا أظن أننا سنحتاج إلى عشر سنوات من أجل تفعيل هذا المقتضى الدستوري»، داعيا إلى إخراج المجلس إلى حيز الوجود في «آجال معقولة».

ومن جهته، اعتبر الحبيب بلكوش، رئيس مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان، أن المؤسسات الأمنية «في حاجة إلى التواصل مع مكونات المجتمع». وقال في سياق حديثه عن التجاوزات التي وقعت خلال حملات أمنية ضد الجريمة، إنه «لا يجب إطلاق العنان لممارسات فيها تجاوزات تحت مبرر ضمان الأمن». كما دعا إلى تأهيل جميع المؤسسات التي لها علاقة بتطبيق القانون، مثل الأمن والدرك والقضاء، وقال «لقد انتهى زمن يغلق فيه كل مسؤول مكتبه على نفسه ويفعل ما يشاء»، وتمنى أن يجد «المجلس الأعلى للأمن طريقه للوجود لأنه يضع قواعد الحكامة في المجال الأمني».

وتمت إثارة قضية الحكامة الأمنية في سياق الانتقادات التي وجهت لطريقة تعامل الأجهزة الأمنية مع المظاهرات، والتي وصفها المشاركون في الندوة بأنها تتسم بالعنف والتعسف، وفي هذا الإطار اعتبر محمد نشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن «سلوك الأجهزة الأمنية في التعامل مع المسيرات يمس بسمعة المغرب»، ومن جهته، أوضح عبد العلي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، أن «العنف الذي تمارسه الأجهزة أحيانا يكون غير مبرر»، وعزا ذلك بنقص تدريب الأمنيين على حقوق الإنسان.

وحسب الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن التظاهرات ليست جرائم بحكم الدستور، لكنه دعا المواطنين إلى التظاهر طبقا للقواعد الموجودة في الدول العريقة في الديمقراطية، أي بـ«عدم التعسف بانتهاك حقوق الآخرين مثل تعطيل مصالح المواطنين»، معتبرا أن المتظاهرين قد «يشرعنون التدخل الأمني بتجاوزهم لحق التظاهر». وفي هذا الصدد أكد الصبار أن 90 في المائة من المظاهرات تتم بدون ترخيص، مضيفا «من حق السلطات منع مسيرة في حال ما إذا تبين لها أنها لن تتحكم في مسارها، كأن تتزامن مع موقد ديربي في كرة القدم»، لكنه مع ذلك انتقد ما وصفه بـ«العنف المفرط وغير المبرر»، موضحا «لم أفهم لماذا يقوم عدد كبير من رجال الأمن بمحاصرة عدد قليل من المكفوفين المحتجين».

من جهته، دعا الحبيب بلكوش، رئيس الحكومة إلى الإفراج عن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، «التي تم وضعها في عهد رئاسة الحكومة السابقة، لكنها بقيت في رفوف رئاسة الحكومة رغم أنه تم تحيينها ولازالت تنتظر». وقال «نحن نحتاج إلى تكامل عمل المؤسسات ولا نحتاج إلى تنافس مؤسساتي في مجال حقوق الإنسان»، مضيفا «نريد وضع مؤشرات لقياس التقدم أو التراجع في المجال الحقوقي».

طالب حقوقيون بتفعيل الحكامة الأمنية، وجعل الأجهزة الأمنية تحت مسؤولية رئيس الحكومة، ومراقبة البرلمان، خصوصا مع الانتقادات التي وجهت لطريقة تعامل هذه الأجهزة مع المظاهرات التي وصفت بالعنف

حامي الدين والنشناش وبلكوش والصبار في لقاء «لاماب»

خطأ في قضية بلعيرج

وبخصوص قضية بلعيرج، اعترف محمد الصبار أنه وقعت تضارب في التعامل مع هذا الملف، مضيفا «لقد تم تسويق هذا الملف، في الوسط الحقوقي والصحافي، على أنه يهم فقط المعتقلين الستة، المعروفين، ولهذا تم التعامل معه على هذا الأساس»، وقال «أعتقد أن الملف متكامل ويجب مراجعته». ومن جهته، اعترف حامي الدين بأنه وقع خطأ في التعامل مع هذا الملف، وقال «إن العفو عمن وصفوا بامراء الخلية لا يبرر بقاء الآخرين في السجن»، مؤكدا «لقد أخطأ المعتقلون الستة أيضا بعد العفو عنهم في عدم تبني هذا الملف»، داعيا إلى تسوية عاجلة لقضية بلعيرج.

الصبار يعترف بوجود «لخبطة» في ملف بلعيرج ويدعو إلى مراجعته

■ أخبار اليوم ■

هل تعود قضية خلية بلعيرج إلى واجهة الأحداث، بعد تفجرها منذ سنة 2008، والعفو عن السياسيين الستة المتهمين سابقا فيها، سنة 2011؟ هذه القضية عادت إلى السطح بعدما اعترف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لأول مرة بوجود خطأ في التعامل مع هذا الملف، أو ما وصفه الصبار بوقوع «لخبطة» في القضية.

وحمل الصبار، خلال مشاركته في ندوة نظمتها وكالة المغرب العربي للأنباء أمس بالرباط مسؤولية هذه «اللخبطة» للحقوقيين وللصحافة، قائلا: «في الوسط الحقوقي والصحافي، تم تسويق أن هذا الملف يهم فقط المعتقلين السياسيين الستة، ولهذا تم التعامل مع الملف على هذا الأساس». وأضاف «اعتقد أن الملف متكامل ويجب مراجعته». ومن جهته، اعترف عبد العلي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة، خلال الندوة نفسها، بأنه وقع «خطأ في التعامل مع هذا الملف»، وقال «إن العفو عمن وصفوا بامراء الخلية لا يبرر بقاء الآخرين في السجن». وأضاف «لقد أخطأ المعتقلون الستة أيضا بعد العفو عنهم في عدم تبني هذا الملف»، داعيا إلى «تسوية عاجلة لقضية بلعيرج».

يومي

لارام وحقوق الإنسان

محتات الرقاص

اتفاقية الشراكة التي وقعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية بغاية الارتقاء وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، تستحق الاهتمام، لكونها احد تجليات هذا التحول العام الذي تشهده بلادنا.

لم تعد المادة الحقوقية هنا فقط موضوع مطالب وترافعات ومناشدات او تنديدات بالانتهاكات والتجاوزات، وإنما هي ايضا تمثلات ثقافية وتدبيرية الهدف منها جعل القيم والممارسات والسلوكات والبرامج والخطط مقترنة بحقوق الإنسان وداعمة لها ومستحضرة لشروطها.

لارام التي تصل إلى أزيد من ثمانين وجهة عبر العالم، وتقل أكثر من 6 ملايين مسافر كل سنة من جنسيات وأديان مختلفة، ستتيح لها هذه الشراكة، وستفرض عليها ايضا، أن تنقل صورة ايجابية عن المملكة من حيث انفتاحها واحترامها للآخر، كما ستعرف بالمنجز الحقوقي والديمقراطي المغربي.

الشراكة ستمكن كذلك مستخدمي الناقل الجوي الوطني من التكوين وإنماء المهارات في ميدان حقوق الإنسان والقيم الكونية ذات الصلة، كما ستوفر للشركة أدبيات وإصدارات ووثائق، وكل هذا سيساهم في تقوية حضور ثقافة حقوق الإنسان ضمن خدمات الشركة وفيما بين مستخدميها وعلى صعيد علاقة الشركة بزبنائها وفي الإشعاع الذي تقوم به لفائدة المملكة.

لقد سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن باشر حوارا هاما مع ارباب العمل ضمن الشراكة التي تجمعه مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، و بمساهمة القطاعين العام والخاص والمركزيات النقابية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك حول موضوع(حقوق الإنسان والمقاولة بالمغرب)، وكانت تلك الدينامية قد افضت إلى الاتفاق على إعطاء الأولوية لحقوق الفئات الضعيفة مثل: الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، قضايا التمييز ضد المراة، تشجيع المقاولات على إدراج مقاربة حقوق الإنسان في استراتيجيات إدارتها من خلال الآليات الموجودة داخل المقاولة.

وبناء على ما سبق، فان انخراط لارام ضمن هذا الافق اليوم من شانه ان يمكنها من إدماج المقاربة الحقوقية في اشتغالها الداخلي، ذلك أن حقوق الإنسان بالنسبة للشركات والمقاولات لا تعني المساهمة في تنظيم الأنشطة والندوات وحملات التواصل، وإنما تعني اساسا تمثل قيمها على مستوى العمل اليومي للشركة، اي في منع تشغيل الاطفال مثلا، وفي الامتناع عن ممارسة التمييز ضد النساء في العمل أو في الأجر وإعمال آليات لتحقيق المناصفة في مواقع المسؤولية، ثم عدم التمييز كذلك ضد المهاجرين والمستخدمين الأجانب، وفي اعتماد كوطا لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة...

كما يعني الانخراط المشار إليه تطوير منظومة(المقاولة المواطنة)من خلال الاهتمام بمحيط الشركة، والمساهمة في تحسين اوضاع الساكنة المجاورة لمقراتها، ووضع برامج لحماية البيئة، وتفعيل مخططات وبرامج للتدريب والتكوين في مجال حقوق الإنسان لفائدة المستخدمين، بمن فيهم المسؤولون داخل الشركة...

كل هذا يؤكد إذن أن إعلان المقاولات عن الالتزام بحقوق الإنسان هو تعبير عن الاستعداد لتفعيل برامج عملية ومنظومات واضحة ومتكاملة للتدبير والتكوين، وليس مجرد مجاراة لموضة مثلا. ولهذا فانخراط لارام اليوم في هذه الدينامية، وهي المقاولة المغربية الكبرى، يعتبر خطوة مهمة لابد من إنجاحها بواسطة الأفعال والمبادرات الملموسة، خاصة أن في ذلك ايضا وفاء بالتزامات المغرب الدولية، ولتوصيات الهيئات الأممية ذات الصلة.

mahtat5@gmail.com

التجديد

العلوي: المغرب حقق تقدما استثنائيا في مجال حقوق الإنسان

3/3382

عبر الأمين العام السابق لحزب التقدم والاشتراكية إسماعيل العلوي عن ارتياحه للتقدم «الاستثنائي» الذي حققته المملكة في مجال حقوق الإنسان، داعيا في الوقت نفسه إلى التحلي باليقظة الدائمة للاستمرار في هذا النهج.

وقال العلوي في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، «تحقق تقدم استثنائي بالفعل (..) وأعتقد أننا نسير على الطريق الصحيح بفضل ما راكمناه من تجربة ومن نضال من أجل الديمقراطية والحريات».

وأضاف أن إحداث هيئة الانصاف والمصالحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمصادقة على مدونة الأسرة وتبني الدستور الجديد وإصلاح القضاء العسكري ، كلها إنجازات تجسد سياسة المملكة التي تقوم على مقاربة إنسانية تتماشى مع خياراتها السياسية والتزاماتها الدولية الأساسية» .

وبالنسبة للعلوي، وهو أيضا رئيس اللجنة المكلفة بالحوار مع المجتمع المدني، فإن من حق المغرب أن يفخر أيضا بالتراكم المهم الذي حققه في مجال حقوق الإنسان منذ صدور قانون الحريات العامة سنة 1958.

وبعد أن نوه بهذا القانون الذي فتح الباب أمام مسلسل تعزيز حقوق الإنسان اعتبر اسماعيل العلوي أنه من الضروري مضاعفة الجهود لتحقيق المزيد من المكتسبات وتفادي أي اختلالات محتملة .

وقال بهذا الصدد « يجب أن نظل يقظين للحفاظ على المكتسبات المحققة في مجال الحريات العامة » معبرا عن أسفه لتبني دول توصف ب» المتقدمة « لقوانين «تجهز على الحريات» وتشكل بذاتها « مسا حقيقيا بالحريات

وبخصوص وضعية حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية للمملكة انتقد إسماعيل العلوي الأطراف التي لا تبذل أي جهد وتحرص في الوقت نفسه على التبخيس من الجهد الذي يبذله الآخر حيث تسعى دائما للتقليل من قيمة أو عرقلة المسلسل الديمقراطي الذي أطلقه المغرب. وقال «يتعلق الأمر بمنطقة تتعدد فيها التحديات (..) وأعداء الوحدة الترابية يحاولون التشكيك في كل النوايا والإرادات الحسنة مشددا على ضرورة « نقل المعركة « إلى داخل هذه الأطراف التي تقدم نفسها كنصير للقضايا الديمقراطية في حين هي أبعد من أن تكون نموذجا في هذا الإطار.

المغربية الصحراء

فاعلون حقوقيون يناقشون أوضاع حقوق الإنسان في منتدى «الأمان»

الصبار: المغرب نجح في إرساء ثقافة حقوق الإنسان بفضل القرار الحكيم لجلالة الملك

4/8759

حميد السموني

اعتبر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المغرب نجح في إرساء قواعد ثقافة حقوق الإنسان، بفعل القرار السياسي الحكيم الذي اتخذه جلالة الملك بشعار المفهوم الجديد للسلطة.

وشارك الصبار، أمس الثلاثاء بالرباط في منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء (الأمان)، إلى جانب الحبيب بلكوش، مدير مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، ومحمد النشناشي، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وعبد العالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، وسرد الصبار مختلف محطات الإصلاح في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، بدءا بسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والمصادقة على اتفاقيات دولية تجرم خرق حقوق الإنسان، والتنصيص على استقلالية القضاء داخل الوثيقة الدستورية، وصولا إلى منع العمل بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، مؤكدا أن المغرب يسعى إلى توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ذات التكلفة المالية الباهظة.

وبخصوص التقرير الأممي الأخير الخاص بقضية الصحراء المغربية، أكد الصبار أن المغرب تمكن من الإبقاء على مهمة بعثة المينورسو كما وردت في التقارير السابقة بدون إضافة في اختصاصاتها. وقال ليس هناك وضع استثنائي لحقوق الإنسان في الصحراء يستدعي أن يسعى المنتظم الأممي لإيجاد آلية إضافية للآليات الموجودة في المغرب لتتبع حقوق الإنسان. مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس بالأقاليم الجنوبية قامت بمجهود كبير في مجال حماية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وأسهمت في إثراء الحوار حول التربية على حقوق الإنسان.

وأضاف أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سطر تحديات أساسية، تهم إرساء حكامة جيدة للسياسات العمومية، وتركيز موارد الدعم الخاصة على الحاجيات الحقيقية للسكان، وإعادة النظر في كيفية التعامل مع الخصوصية الثقافية كأحد مكونات الهوية الوطنية

02

فاعلون حقوقيون يناقشون أوضاع حقوق الإنسان في منتدى «الأمان»

2/8759

■ الصبار: المغرب نجح في إرساء ثقافة حقوق الإنسان بفضل القرار الحكيم لجلالة الملك

■ بلكوش: إيجابيات مهمة في مجال حقوق الإنسان لكنها لم تسوق على المستوى الدولي

حميد السموني

اعتبر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المغرب نجح في إرساء قواعد ثقافة حقوق الإنسان، بفعل القرار السياسي الحكيم الذي اتخذه جلالة الملك بشعار المفهوم الجديد للسلطة.

وشارك الصبار، أمس الثلاثاء، بالرباط في منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء (الأمان)، إلى جانب الحبيب بلكوش، مدير مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، ومحمد النشناشي، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وعبد العالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، وسرد الصبار مختلف محطات الإصلاح في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، بدءا بسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والمصادقة على اتفاقيات دولية تجرم خرق حقوق الإنسان، والتنصيص على استقلالية القضاء داخل الوثيقة الدستورية، وصولا إلى منع العمل بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، مؤكدا أن المغرب يسعى إلى توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ذات التكلفة المالية الباهظة.

وبخصوص التقرير الأممي الأخير الخاص بقضية الصحراء المغربية، أكد الصبار أن المغرب تمكن من الإبقاء على مهمة بعثة المينورسو كما وردت في التقارير السابقة بدون إضافة في اختصاصاتها. وقال ليس هناك وضع استثنائي لحقوق الإنسان في الصحراء يستدعي أن يسعى المنتظم الأممي لإيجاد آلية إضافية للآليات الموجودة في المغرب لتتبع حقوق الإنسان. مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس بالأقاليم الجنوبية قامت بمجهود كبير في مجال حماية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وأسهمت في إثراء الحوار حول التربية على حقوق الإنسان.

وأضاف أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سطر تحديات أساسية، تهم إرساء حكامة جيدة للسياسات العمومية، وتركيز موارد الدعم الخاصة على الحاجيات الحقيقية للسكان، وإعادة النظر في كيفية التعامل مع الخصوصية الثقافية كأحد مكونات الهوية الوطنية، وإعادة الثقة بين المواطن والمؤسسات، وتقوية دور المجتمع المدني ومؤسسات الوساطة، وتحدي حماية البيئة. داعيا الأمين العام للأمم المتحدة إلى الضغط الحيد، والعمل في تقاريره الأممية المتعلقة بالصحراء المغربية، وابرز أن ما حققه المغرب من تطور في أوضاع حقوق الإنسان لم يتحقق ولو جزء منه لدى خصوم الوحدة الترابية.

من جهته، اعتبر الحبيب بلكوش أن المغرب حقق إيجابيات مهمة في مجال حقوق الإنسان لكنه لم يعرف كيف يسوقها على المستوى الدولي، داعيا إلى إسراع الحكومة بإخراج الخطة الوطنية للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان إلى حيز الوجود والفعل. وقال إن الخطة الوطنية التي مازالت تنتظر في رفوف الحكومة سيعمل تطبيقها على توفير التناسق والتكامل في مجال حقوق الإنسان، مع إشراك المؤسسات في العاملة في المجال الحقوقي. واضاف أن هذه الخطة الوطنية هي التي ستمكننا من قياس مؤشرات التراجع أو التقدم في أوضاع حقوق الإنسان، مشددا على أن مشروع حقوق الإنسان هو بناء لجميع المغاربة بدون استثناء، وليس مخصصا للأمم المتحدة أو للحديث عنه في المناسبات فقط.

ومن الحكامة الأمنية، أوضح بلكوش أن تحقيقها يتطلب انخراط المؤسسات الأمنية في بنيانية الإصلاح العام بالبلاد، ضمن مسار البناء الديمقراطي وبدولة القانون، وأن الإصلاح يشكل قضية مجتمعية ذات بعد سياسي، تساءل كافة الهيئات والفعاليات، وترتبط في العمق بإرساء دولة القانون وتحقيق التنمية، كما تستلزم تحقيق التراكم المعرفي والانخراط المتواصل للحويل النفس-واقد بلكوش أن الإصلاح

تعترضه جملة من التحديات، من ضمنها كيفية ضمان الأمن والاستقرار، وتوفير الضمانات الكافية كي لا يتكرر ما وقع في الماضي من انتهاكات لحقوق الإنسان، مشددا على أهمية تعاون الأجهزة الأمنية من أجل الكشف عن الحقيقة، والقيام بعملية إصلاح من داخل المؤسسة الأمنية، عبر التكوين والتربية على حقوق الإنسان، والتعريف بالقوانين والتشريعات المعمول بها، ومراجعة برامج التكوين وإدماج القوانين الدولية لحقوق الإنسان، والانفتاح على فعاليات المجتمع المدني.

في السياق ذاته، عاب محمد النشناشي على السلطات العمومية "الإفراط في استعمال القوة أثناء تفريق بعض التظاهرات الاحتجاجية"، وقال "لدينا مجتمع حي ومتحرك باستمرار، لكن بلاحظ ستوك غير لائق من قبل السلطات العمومية أثناء المسيرات الاحتجاجية"، داعيا الحكومة، التي اعتبر أنها وقفت مكتوفة الأيدي، إلى التصدي لتفشي الفساد والرشوة.

وكان عبد العلي حامي الدين آخر المتدخلين، لمطالب الدولة بالاهتمام بأوضاع سجناء السلفية المعتقلين على خلفية الأحداث الإرهابية أو أثناء تفكيك الخلايا الأمنية لخلايا الإرهاب، مبرزا أن المغرب في حاجة إلى فلسفة جنائية جديدة، تعمل على مراجعة بنود المسطرة الجنائية المتعلقة بالعقوبات السالبة للحرية، لمحاربة الاكتظاظ في السجون.

الصباح
يومية مغربية شاملة

إحسان الحافظي

الدستور يمهد الطريق لإلغاء عقوبة الإعدام

الصبار أكد أن أغلب الاحتجاجات لا تراعي الضوابط القانونية و"تشرعن" التدخلات الأمنية

قال محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المغرب ماض في تكريس توجهه العام، نحو بناء دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان، معتبرا ذلك خيارا إستراتيجيا لا رجعة فيه.

وأكد الصبار، خلال استضافته في ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء صباح أمس (الثلاثاء)، أن المغرب يستشرف المستقبل، ويسعى إلى توطيد حقوق الإنسان، من خلال استكمال التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي ستمكنه من الالتحاق بركب الأمم العريقة في الديمقراطية، وفي مجال احترام حقوق الإنسان.

وذهب الصبار إلى حد القول إن الدستور المغربي لفاتح يوليوز 2011 يمهد الطريق للمصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية، لأنه يجرم الجرائم المنصوص عليها في المحكمة الجنائية.

وأضاف أن الدستور يمهد الطريق كذلك نحو إلغاء عقوبة الإعدام، على اعتبار أنه ينص على الحق في الحياة، ويمكن بعد إنشاء المحكمة الدستورية الطعن في أحكام الإعدام، لأنها تعارض منطوق الدستور.

وبخصوص التقرير الأممي حول الصحراء، قال الصبار إنه متحيز لأطروحة بوليساريو، وهو أمر لا يخضع لأي منطق، على اعتبار أن التقرير يشيد بالمسار الحقوقي للمغرب، وبإحداث مجموعة من المؤسسات والآليات التي تكرس هذا التوجه، في مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الوقت الذي يتحدث في نسخته الأصلية عن آلية لمراقبة حقوق الإنسان في المنطقة.

وفي السياق ذاته، انتقد الصبار الاحتجاجات التي تتم خارج الضوابط القانونية، مؤكدا أن 90 في المائة من الوقفات والمسيرات الاحتجاجية التي تشهدها مدن المملكة غير مؤطرة أمنيا وقانونا، وتتم بدون تصاريح ولا ترخيص، مشيرا إلى أن ثمة أسباب موضوعية في منعها أحيانا، لغياب ضمانات التأطير الأمني، مثل ما يقع حينما تتزامن المسيرات مع مباريات الديربي بالبيضاء، أو مع مواعد أساسية أخرى.

وقال الصبار إن المشاركين في الاحتجاجات يقومون في بعض الأحيان بشرعنة التدخل الأمني، بسبب خروجهم عن الضوابط، وعدم مراعاتهم حرية الآخرين ومصالحهم، وهو ما يطرح سؤال تنمية ونشر الوعي بحقوق الإنسان وإرساء قواعد الحكامة.

بالمقابل، أقر الصبار بوجود عنف غير مبرر، في بعض الأحيان، في حق بعض الفئات المحتجة، متسائلا عن جدوى محاصرة مجموعة صغيرة لا تتجاوز 20 فردا من المتظاهرين المكفوفين من قبل 40 عنصرا من القوات العمومية.

وأكد الصبار أن حق التجمهر مضمون، ولم يعد جريمة، لكن لا بد من الاحتجاج، وفق القواعد المعمول بها في الدول، ولا ينبغي استعمال هذا الحق بشكل تعسفي وبما يضر بمصالح المواطنين.

وقال إن المغرب عاش ربيعا عربيا ناعما بدون خسائر بشرية ومادية، لأن المغاربة مارسوا ثقافة الاحتجاج أزيد عن عقد ونصف للتعبير عن مطالب اجتماعية.

ونوه الصبار بالقضاء الإداري الذي وصفه بـ"الشجاع"، إذ أصدر عددا من الأحكام اعتبرت قرارات الدولة مخالفة للدستور ولمدونة الحريات العامة.

جمال بورفيسي

بلكوش يتوسط الصبار وتشناش خلال الندوة (عبد المجيد بزيوات)

المنعطف

فعاليات حقوقية في ضيافة منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء

موضوع حقوق الإنسان في المغرب ليس ظرفيا..وإنما هو معركة ذات امتداد تاريخي الى أن أصبح اختيار دولة

■ عبدالنبي معلوفي

في اخر لقاء ضمن سلسلة ملتقيات لتسليط الضوء على مجال حقوق الإنسان في المغرب، استضاف منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء صباح أمس، كلا من محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، وعبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان ومحمد نشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، استحضروا جميعهم التطورات التي عرفها مجال حقوق الإنسان في بلادنا، والشراكمات التي تحققت بفضل التفاعلات الإيجابية بين عموم المكونات وفرقاء الحقل الحقوقي، مثلما كان اللقاء مناسبة تناولت فيها هذه الشخصيات الحقوقية الحديث عن الاكراهات والتحديات الراهنة والمستقبلية لأجل إكمال دورة حقوق الانسان في المغرب، دون ان يغفلوا التطرق الى بعض مظاهر القصور والاختلالات في مجال التعاطي مع موضوع حقوق الإنسان، خاصة حين يتعلق الامر بالتعاطي مع الاحتجاجات والتظاهرات ذات الطابع السلمي، الى جانب دعوة بعضهم الى مراجعة الدولة لقاربتها لبعض الملفات، مثل ملف السلفية الجهادية، ووضعية السجون.

غير أن هذه التراكمات والمكتسبات الحقوقية في بلادنا، اوضح محمد الصبار في مداخلته أن انها تصطدم في كثير من جوانبها ببعض الاكراهات التي وصفها بالفكرية، من قبيل حرية العقيدة وقضية المرتد، مشيرا الى أن الامر يحتاج الى بعض النضج والوعي بالاختلاف الفكري حول قضايا حقوقية معينة، الى جانب تحديات اخرى، قال انها اقتصادية تؤثر في المشهد الحقوقي، ولها امتدادات تخلق اشكالات تتعلق بالتنمية رغم المجهودات المبذولة، ما ينسحب حسب الصبار، في خلق فوارق بين الجهات.

كذلك كانت لمحمد الصبار وقفة حول الموضوع الحقوقي في الصحراء المغربية، مؤكدا انحياز التقرير الأخير لبان كي مون لأطروحة البوليساريو والجزائر، مشيرا الى انه كان ضد منطق الامور مقارنة مع الواقع الحقوقي في كثير من الدول المجاورة.

فيما الحبيب بالكوش، فقد اوضح من جانبه أن قضايا حقوق الانسان ليس تناولها ظرفي في المغرب، او مرتبط بشهر ابريل حين يحين موعد اجتماع مجلس الامن، وإنما هي جزء من معركة ذات امتداد تاريخي في هذا البلد، الى ان اصبحت جزءا من اختيارات الدولة، تكرست عبر عدد من الاوراش الى ان وصلنا الى الوثيقة الدستورية الاخيرة، غير انه يجب التمييز، بضيف بالكوش في مداخلته، بينها كاختيارات ثابتة، وبين التدبير السياسي لها، ومن هنا، لاحظ الفاعل الحقوقي عدم خلو مقاربة الدولة من بعض اختلالات، ما يجعل من مسالة تنزيل إطار مؤسساتي للاحتكام اليه امرا ضروريا وملحا حتى نرقى بواقع حقوق الانسان في بلادنا، مؤكدا حاجة مجال حقوق الانسان الى التكامل والتناسق بين مختلف المؤسسات، الى جانب حاجتها الى مؤشرات لقياس مدى التقدم او التاخر.

كذلك تحدث بالكوش عن القصور المغربي في مجال تسويق التجربة الحقوقية المغربية، مع تاكيده على ان المشروع مازال في بدايته، الامر الذي يستوجب ضرورة تملك ثقافة حقوق الانسان والتفاعل مع كافة الانتقادات.

ايضا، تحدث محمد نشناش، من جانبه عن تجربة المغرب وتعاطيه الهادىء مع رياح الربيع العربي، والدور الإيجابي الذي لعبته التراكمات الحقوقية التي تحققت لدى المغرب في هذه اللحظة الإقليمية الصعبة، موضحا ان العهد الجديد بدا بالتزام واضح لتعزيز حقوق الانسان وتقويتها في بلادنا، غير أن هذا لم يمنع الفاعل الحقوقي، من الاعتراف ان هناك تجاوزات امنية، وصفها بغير اللائقة، مازالت تشوش على المسيرة الحقوقية في بلادنا، ربطها بما تتعرض له المظاهرات والاحتجاجات السلمية من تدخلات امنية، كذلك تحدث عن البطالة وانهيار مستوى التعليم، وعدم المساواة في الولوج الى الخدمات.

إلا ان المعضلة الكبرى في هذا الجانب، يقول النشناش، هي اشكالية الشباب الذين لا امل ولا مشروع لهم، لغياب الحكامة والحوار الصريح وتفشي الرشوة والفساد، خاصة بالاقاليم الجنوبية، هذه كلها حسب الفاعل الحقوقي، مظاهر تعكس مدى الجهود والتحديات التي على المغرب مواجهتها ليرقى فعلا بمجال حقوق الانسان.

اما عبدالعالي حامي الدين، فقد اشار في مداخلته ملف السلفية الجهادية، الذي قال انه ان الاوان لنتعاطى معه الدولة وفق مقاربة جديدة، مؤكدا انه لا يمكن الحديث عن حقوق الانسان دون استحضار تفاصيل هذا الملف، مشيرا الى انه لابد للدولة من التقاط اشارات واضحة من مجموعة من المنورطين في اعمال ارهابية، عبروا عن مراجعات مهمة من داخل السجون، داعيا الى التعجيل بصياغة مقاربة اجتماعية جديدة، تجعل الدولة الا تبقى مكتوفة الايدي اتجاه هذا الموضوع المتعلق بالسلفية الجهادية، بحكم ما ينطوي عليه من تهديد للأمن العام.

كذلك اوضح حامي الدين، ان هناك مجموعة من الانتظارات مازال المغرب مترددا بشانها من قبيل الانخراط في اتفاقية روما، ظاهرة التدخلات ضد التظاهر السلمي، إنتاج رؤية جديدة للتعاطي مع واقع السجون في بلادنا، كما دعا المتحدث الى سن سياسة جديدة في مجال التعاطي مع موضوع الاعتقال الاحتياطي واصلاح المسطرة الجنائية، مع فتح نقاش عمومي حول هذه المواضيع.

الصبار يوجه انتقادات حادة لتقرير بان كي مون ويصفه بـ«المنحاز وغير المنطقي»

بلكوش يدعو بنكيران إلى الإفراج عن خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان

أنظر الصفحة الخامسة

نشناش يعتبر تدبير بنكيران للشأن العام تسبب في انهيار التعليم وارتفاع العطالة وتكريس عدم المساواة بين المواطنين

الصبار يوجه انتقادات حادة لتقرير بان كي مون ويصفه بـ«المنحاز وغير المنطقي»

بلكوش يدعو بنكيران إلى الافراج عن خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان

الرباط- عبد الحق العضيمي

■ وجه محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الثلاثاء بالرباط ، انتقادات حادة لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول الصحراء المغربية، والذي قدمه الخميس الماضي لمجلس الأمن، واصفا إياه بـ"المنحاز وغير المنطقي" لأطروحة شرذمة ما تسمى بـ"البوليساريو" وداعمتها الجزائر.

وقال الصبار خلال استضافته في ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء، والذي خصصت لموضوع حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون بالمغرب المنجزات والآفاق، إن التقرير الأخير لبان كي مون، انحاز بشكل كبير الى أطروحة البوليساريو والجزائر، مضيفا أن هذا التقرير ليس منطقيا ، في ظل وجود المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي استقبل أكثر من أربعين بعثة دولية وإقليمية، تعنى بمجال حقوق الإنسان، فضلا عن العمل الجبار للجانه الجهوية، إلا أن ما يلاحظ هو أن هذا التقرير يتضمن نوعا من اللامنطق، خاصة حينما يتحدث عن أوضاع حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

هذا، واستعرض الصبار في اللقاء ذاته التطور الملحوظ الذي حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان، حيث أكد أن المشهد الحقوقي بالمغرب، شهد تطورات منذ بداية التسعينيات، مشيرا في هذا السياق إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة المنفيين، ومراجعة عدد من النصوص التشريعية ذات الصلة بحقوق الإنسان، فضلا عن مصادقة المغرب على عدد من الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية حماية الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية التنوع الثقافي.

وأضاف الصبار، أن المغرب الذي امتلك الجرأة للمصالحة مع الماضي، يعتبر تجربة رائدة في مجال العدالة الانتقالية، وذلك بعدما قرر أن يفتح صفحة الماضي الأليم بكل جرأة، فالدولة المغربية، يبرز الصبار، تفاعلت بشكل سريع مع تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، وذلك من خلال تنزيل عدد من توصيات هذه الهيئة على أرض الواقع وتضمينها في الدستور، كتجريم التعذيب والاعتقال التعسفي، ومنح التعويض على كل خطأ قضائي.

واعتبر الصبار أن التعويضات المالية التي منحت لضحايا ما يعرف بسنوات الرصاص، تعد الأعلى، مقارنة مع تجارب عدد من دول العالم.

ونوقف الصبار عند بعض الإكراهات التي مازالت تعيق تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، من بينها التمييز الذي لا زالت تتعرض له المرأة، وقال في هذا السياق، إن هذا التمييز مقبول مجتمعيا، غير أنه مرفوض دوليا ، مضيفا أنه من بين الإشكالات أيضا تلك المرتبطة بحرية العقيدة والحريات الفردية، والتي تعرف جدلا داخل المجتمع.

وأكد الصبار بأن المغرب قطع أشواطا كبيرة في مجال الحقوق السياسية، إلا أنه لم يصل بعد إلى تمتيع المواطنين بشكل كامل بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن هذه الحقوق، بحسب المتحدث، مكلفة من الناحية المادية والمالية، على خلاف الحقوق السياسية التي لا تتطلب سوى إرادة سياسية" يقول الصبار.

تصوير: حبيس

من جانبه، وصف محمد نشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بعض التدخلات العنيفة لرجال الأمن في حق بعض التظاهرات الاحتجاجية، بـ"السلوك غير اللائق"، الذي يمس بسمعة المغرب وقيمه المبنية على حقوق الانسان، وقال نشناش في اللقاء الحقوقي ذاته إن هناك بعض المؤسسات المفروض عليها احترام القوانين، نجدها هي التي تخرق تلك القوانين، خاصة خلال المسيرات والوقفات الاحتجاجية التي تجابهها في بعض الاحيان بتدخلات عنيفة من قبل قوات الأمن، مضيفا انه من غير الحضاري أن يتم الاعتداء على متظاهر ساقط على الارض من قبل أربعة عناصر من قوات الأمن.

ولم يفوت نشناش فرصة حديثه عن وضعية حقوق الانسان بالمغرب، دون توجيه انتقادات شديدة اللهجة إلى الحكومة الحالية التي يرأسها عبد الإله بنكيران، حيث اعتبر أن تدبيرها الحالي، لم ينتج غير ارتفاع معدلات البطالة، وانهيار مستويات التعليم، فضلا عن تكريس عدم المساواة بين المواطنين المغاربة في الولوج إلى الخدمات الاجتماعية كالصحة مثلا، بالإضافة إلى أن عددا من الشباب المغربي يرون بانه لا مكان ولا مشروع مستقبلي لهم في ظل هذه الحكومة، بسبب غياب اي حوار جدي وصريح معهم، يقول رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الذي اعتبر بان أكبر مشكل تتخبط فيه البلاد، يتمثل في الرشوة والفساد التي استشرت بشكل كبير، أمام عجز الحكومة الحالية عن محاربتها، حيث تساءل باستغراب "تتفشى الرشوة والفساد ببلادنا ، فيما بلدان عديدة انتصرت عليهما!".

من جهته، شدد الحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، على ضرورة عدم جعل قضايا حقوق الانسان، قضايا ظرفية، بل وجب جعلها خيارا ثابتا للمغرب، وقال في هذا السياق «إنه قبل ان يتحدث مجلس الامن عن حقوق الإنسان، يجب ان نتحدث نحن عن ذلك، لان مشروع النهوض بحقوق الانسان ملك للمغاربة وليس للمؤسسات الدولية».

واكد بلكوش في الوقت ذاته أن بعض الاختلالات التي تتعرض لها حقوق الانسان، راجعة إلى غياب التكامل بين المؤسسات في ترجمة هذا الخيار، حيث دعا بلكوش، رئيس الحكومة إلى ضرورة الإفراج عن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، هذه الخطة التي اعتمد في اعدادها على مقاربة تشاركية سمحت بانخراط ومشاركة قوية للحكومة والمؤسسات الوطنية ومؤسسات البحث، ومختلف مكونات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الخبراء في مجال حقوق الإنسان، إلا انها لا تزال حبيسة رفوف رئاسة الحكومة.

وأضاف بلكوش أن المغرب في حاجة ماسة الى خروج هذه الخطة، التي تم تحيينها «لان الجميع ساهم في إعدادها، ولانها تعطينا مؤشرات لقياس مدى التقدم والتراجع في مجال حقوق الإنسان»، مضيفا ان منظمات الارتقاء باداء دولة الحق والقانون يستوجب «التفاعل بروح ايجابية مع الانتقادات التي توجه لاداء المؤسسات لان الهدف هو الارتقاء بما يخدم كرامة وحقوق المواطن المغربي، يقول المتحدث.

«صدى تاونات» تكرم لحلو واليزمي

احتفالا بالذكرى السنوية 20 لصدورها، تنظم جريدة «صدى تاونات» حفلا تكريميا للزميل كمال لحلو الرئيس المدير العام لإذاعة مجموعة «إم إف إم»، ونائب رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية، وكذا ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى جانب لطيفة اطريشة عميدة كلية الطب بالدار البيضاء.

وحسب بلاغ الجريدة التي يديرها الزميل ادريس الوالي، فإن هذا الحفل المقرر تنظيمه يومي 9و10 ماي 2014، بالقاعة الكبرى لجماعة بني ولید بتاونات، سيتوج بسهرة فنية بمشاركة عدد من الفنانين والشعراء..

تناولوا الوضع في الصحراء وقمع المظاهرات وملف السلفية الجهادية

حقوقيون مغاربة يدعون إلى مقاربات جديدة لتحسين الوضع الحقوقي في البلاد

9/12930

الرباط: لطيفة العروسي

تناول موضوع حقوق الإنسان في الصحراء، وقمع المظاهرات، وملف السلفية الجهادية، أبرز القضايا التي تناولتها مداخلات ممثلي أربع منظمات حقوقية مغربية في لقاء نظمته أمس وكالة الأنباء المغربية الرسمية خصص لمناقشة موضوع «حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون بالمغرب.. المنجزات والآفاق».

وبدت وجهات نظر ممثلي هذه المنظمات متقاربة إلى حد كبير في طريقة معالجة هذه القضايا رغم اختلاف توجهاتها. وأقروا بتحسن وضعية حقوق الإنسان في البلاد لكن في المقابل هناك الكثير من «الإخفاقات والانتظارات»، وهو ما تشير إليه أيضا تقارير المنظمات الدولية.

وفي هذا السياق، دعا كل من محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة رسمية مستقلة، وعبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الكرامة القريب من حزب العدالة والتنمية، ذي المرجعية الإسلامية، متزعم الائتلاف الحكومي، ومحمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية إلى اعتماد مقاربة جديدة في التعامل مع الوضع الحقوقي في الأقاليم الصحراوية بعد أن ساد لسنوات اقتصاد الريع وتوزيع الامتيازات. ودعوا في المقابل إلى تغليب لغة الحوار والإنصات أو القطع مع أساليب الماضي التي لم يعد يقبلها الجيل الجديد، كما دعوا إلى الإسراع في تنزيل الجهوية الموسعة «الحكم اللامركزي». ونبه بلكوش في هذا الإطار إلى تجنب التعامل مع موضوع حقوق الإنسان في الصحراء بشكل ظرفي، مشددا على أهمية إخراج الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان إلى حيز الوجود لأنها ستعطي معنى أكثر لإرادة السياسية التي أبانت عنها الدولة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وستمكن من قياس درجة التقدم والتأخر في هذا المجال.

واستأثر موضوع قمع المتظاهرين من قبل أفراد الأمن باهتمام كبير خلال اللقاء، وأجمع المتدخلون على أن هذا الأمر يسيء إلى صورة البلاد في الخارج. ودعا النشناش إلى تجنب التركيز فقط على الدور القمعي لأجهزة الأمن بل لا بد في المقابل من تثمين الجهود المبذولة من قبل هذه الأجهزة لفرض الأمن والاستقرار الذين تنعم بهما البلاد، كما دعا إلى تمكين أفراد الأمن من استخدام وسائل عصرية في تفريق المظاهرات مثل خراطيم المياه بدل العصي. وفي السياق ذاته، حمل الصبار المتظاهرين أنفسهم مسؤولية استخدام العنف ضدهم من قبل قوات الأمن، وقال إن بعض المحتجين «يشرعنون التدخل الأمني بسبب مخالفتهم للقوانين» لأنهم يتعمدون عرقلة المرور في الشوارع أو احتلال المباني العمومية، مشيرا إلى أن 90 في المائة من المظاهرات في المغرب غير مرخص لها. بيد أن الصبار أقر باستعمال أفراد الأمن لعنف مفرط ضد المتظاهرين.

الحديث عن فرض الأمن قاد إلى إثارة ظاهرة «الشرميل» التي انتشرت في أوساط بعض الشباب المغربي، وهي ظاهرة غير مألوفة تتمثل في التدافي بالأفعال الإجرامية المرتكبة على مواقع التواصل الاجتماعي. وقد خلفت ردود فعل غاضبة في المجتمع.

وأشار حامي الدين هذه الظاهرة للتذبيه إلى أن المجتمع قد يشطط في طلب الأمن لمواجهة مثل هذه الظواهر دون الاكتراث باحترام حقوق الإنسان. وهو ما ينبغي تجنبه، أما الصبار فقلل من حجم الظاهرة، وقال إنها «مؤقتة».

وبعد ملف المعتقلين على خلفية قضايا الإرهاب أو ما يصطلح عليه بـ«ملف السلفية الجهادية» من القضايا الحقوقية الشائكة في المغرب. وكان منتدى الكرامة من أبرز المنظمات الحقوقية التي تبنت هذا الملف، ودعت إلى طيه. وفي هذا الصدد، قال حامي الدين رئيس المنتدى إنه ينبغي على الدولة تبني مقاربة جديدة من أجل حل هذا الملف، وتجنيب البلاد فتيل التوتر في المستقبل.

وأضاف أنه على المعتقلين أيضا إعطاء إشارات لطمأنة المجتمع والدولة بأفعالهم مراجعات فكرية ونبذ العنف، مع استثناء المتورطين في جرائم القتل من العفو. أما الصبار فقال إن من بين الأسباب التي ساهمت في عرقلة حل هذا الملف سفر عدد من المعتقلين الإسلاميين السابقين إلى سوريا للقتال، وهو ما أبده حامي الدين الذي حذر من عودة هؤلاء إلى البلاد وتوظيف خبرتهم في المس باستقرارها وأمنها، بيد أنه أصر على ضرورة فتح حوار مع المعتقلين الإسلاميين داخل السجون من أجل تجميع الفكر المتطرف أسوة بتجارب ناجحة طبقت في دول عربية أخرى. أما النشناش فدعا إلى طي ملف معتقلي الرأي بشكل نهائي دون الحاجة إلى طلب مراجعات فكرية من قبلهم لأن ذلك يمس بحرية الرأي والتعبير من وجهة نظره.

عبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الكرامة ومحمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال لقاء نظم في الرباط عن وضعية حقوق الإنسان في المغرب (أ.ف.ب/ مصطفى حبيس)

الخبر

رغم انتقادهم للوضع الحقوقي إلا أنهم رفضوا استغلال مسألة حقوق الإنسان للمس بالوحدة الوطنية

حقوقيون يطالبون بالإعلان عن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية

4/890

■ الرباط- خالد مجدوب

طالب حقوقيون، أمس الثلاثاء بالرباط، بالإعلان عن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية.

ورغم انتقاد هؤلاء الحقوقيين لبعض أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب خلال منتدى المغرب العربي للأنباء، إلا أنهم رفضوا استغلال مسألة حقوق الإنسان للمس بالوحدة الوطنية.

ودعا الحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، إلى ضرورة الإعلان عن الخطة الوطنية للحقوق الإنسان والديمقراطية، خصوصا أنها توجد في رفوف رئاسة الحكومة.

وأوضح أن المغرب في حاجة إلى هذه الوثيقة من أجل التكامل بين المؤسسات ومن أجل احتكام الجميع إلى هذه الخطة.

واعتبر بلكوش أن قضايا حقوق الإنسان ليست بقضايا ظرفية أو لها علاقة باجتماع مجلس الأمن، مضيفا أنها جزء من معركة ذات امتداد تاريخي بالمغرب. وأبرز بلكوش أنه على الرغم من الاختلالات التي يمكن أن تسجل، إلا أن المغرب استطاع أن يحقق العديد من الانجازات في المجال الحقوقي.

وقال بلكوش إنه رغم اختلاف الحكومات ورغم فتح الباب للمنظمات الدولية لا تزال هناك مؤشرات مقلقة في المجال الحقوقي.

وانتقد الحبيب بلكوش ضعف المغرب في تسويق صورة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي خصوصا أنه يتلقى ملاحظات اكثر من جيرانه رغم أن وضعه الحقوقي افضل منهم.

من جهته، قال محمد النشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بان الربيع العربي بالمغرب مر بسلام وبأقل تكلفة مقارنة مع الدول الأخرى وذلك راجع لكون المغاربة ناضلوا من أجل الديمقراطية منذ زمان وينوفرون على مجتمع متحرك باستمرار.

وانتقد النشناش تعامل الأمن مع المسيرات الاحتجاجية خصوصا أن ذلك يمس القيم المبنية على حقوق الإنسان.

وأشار النشناش إلى ارتفاع مؤشرات البطالة وانهيار مستوى التعليم الذي يشكل خطورة، بالإضافة إلى عدم المساواة بين المواطنين، في الولوج إلى الصحة.

من جهته دعا عبد العالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، إلى الإعلان عن الخطة الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية.

وأبرز حامي الدين أنه على الرغم من أن المغرب حقق تقدما واضحا في مجال حقوق الإنسان إلا أن هناك مجموعة من الانتظارات بالإضافة إلى عدم تفعيل مجموعة من توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة. وانتقد حامي الدين ظاهرة استمرار التدخل العنيف ضد التظاهر السلمي وهو ما يؤثر على وضعية حقوق الإنسان. كما انتقد واقع السجون التي تعيش على وقع العديد من الاختلالات نتيجة بعض العقليات القديمة ونتيجة ضعف البنيات التحتية، مضيفا أن هناك مجموعة من المضربين عن الطعام في عدد من السجون المغربية. وطالب حامي الدين بإيجاد حل لمشكل الاكتظاظ في السجون، وهو ما يقتضي مراجعة العقوبات السالبة للحرية وتغيير بعض القوانين، وتفعيل العقوبات البديلة ومراجعة الاعتقال الاحتياطي. وانتقد حامي الدين عدم توصل بعض الجمعيات بإيداعاتها.

كما طالب بإيجاد حل لقضية معتقلي ما يسمى بالإرهاب، مضيفا أن الدولة مدعوة لتقديم إشارات لحل القضية حتى يتجنب المغرب كل فتيل للتوتر مستقبلا.

من جهته، قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إنه «لا يمكن الحديث عن المشهد الحقوقي بالمغرب إلا باستحضار المستجدات منذ مطلع التسعينات وإطلاق المعتقلين السياسيين ومراجعة تشريعات مرتبطة بحقوق الإنسان ومواصلة المغرب المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان وعودة المنفيين».

وأبرز الصبار مصادقة المغرب مؤخرا على عدد من الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى اتساع هامش الحرية فضلا عن تجربة المغرب في العدالة الانتقالية من خلال جرأة المغرب على فتح ماضيه الأليم من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة، التي همت 43 سنة، فضلا عن حجم التعويضات من خلال هذه الهيئة وهي الأعلى مقارنة مع كل التجارب في العالم.

وأفاد الصبار أن هناك منحى تصاعديا يفسر تنامي وعي المواطنين بحقوق الإنسان ويكرس إرادة سياسية في هذا المجال.

وصرح الصبار بأن المغرب استبق المشرع الدولي من خلال عدم متابعة المدنيين من طرف المحاكم العسكرية، وذلك أسوة ببعض الديمقراطيات. واستدرك الصبار قائلا «هذا لا يعني أن ليس هناك اكراهات في المجال الحقوقي مرتبطة بالتوتر الفكري، مثل التمييز ضد المرأة فضلا عن بعض القضايا التي تعرف نوعا من الجدل، ولم يتم هناك نضج مجتمعي لقبولها».

وأكد محمد الصبار أن هناك ضعف في تمتيع المواطنين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا أنها مكلفة من الناحية المالية. مضيفا أن هناك إشكالات في الحق في التربية ويتجلى ذلك في الفوارق بين الجهات والحواضر والقرى.

وأوضح الصبار أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء انحاز بشكل كبير لأطروحات البوليساريو والجزائر وليس هناك نوع من المنطق في التعاطي مع هذا الموضوع، ورغم الإشادة بالمجلس الوطني الذي استقبل 44 بعثة وطنية ودولية بلاحظ أن هناك نوعا من اللامنطق بالمطالبة بمراقبة حقوق الإنسان بالمنطقة.

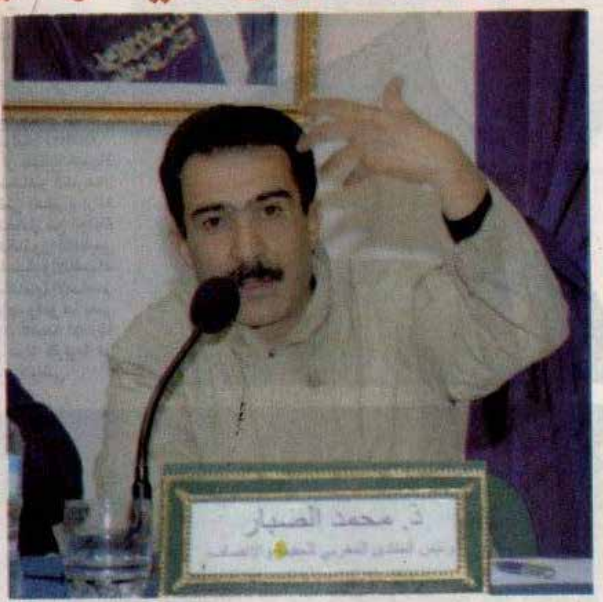

حقوقيون يدعون "حكومة ابن كيران " إلى إخراج الخطة الوطنية لحقوق الإنسان من " درج مكتبها"

أجمع المتدخلون اليوم الثلاثاء بالرباط ، على أن اهتمام المغرب بقضايا حقوق الإنسان ليس ظرفيا، أو مرتبطا بمجلس الأمن ولا النزاع المفتعل بالصحراء المغربية.
وقال المتدخلون، محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، محمد نشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، عبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الذين حلوا ضيوفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء لمناقشة، موضوع "حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون بالمغرب، المنجزات والآفاق" إن هذا الاهتمام أصبح خيارا ثابتا وله امتداد تاريخي".

من جانبه، قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان،" لا يمكن الحدث عن حقوق الإنسان بالمغرب دون استحضار الخطوات التي قطعها في هذا المجال"، مضيفا أن الدولة التي قامت بعدة إصلاحات وكانت لها الجرأة الكافية لمراجعة عدد من الملفات وتفاعلت مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من خلال حجم التعويضات التي خصصتها للمتضررين والتي تعد الأعلى في العالم، فضلا عن كونها تمكنت من التوافق حول دستور 2011 الذي لأول مرة يتحدث عن التعويض عن الخطأ القضائي ويعترف باستقلالية مؤسسة القضاء وهناك تعديل في المؤسسة العسكرية بمبادرة ملكية".
وتابع الصبار " هناك منحنى تصاعدي بالمغرب يفسر تنامي الوعي بحقوق الإنسان لدى المغاربة ، لكن هذا لا يعني أنه ليس هناك ثغرات واختلالات وإخفاقات في بعض الأحيان، لكن لا يمكن أن نقول أنها يمكن أن تبرر تقرير الأمم المتحدة المنحاز إلى أطروحة "البوليساريو"، فالتقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة ـ يستطرد الصبار ـ يكشف أن هناك نوعا من للا منطق في التعامل مع هذا الملف، لا سيما وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية، استقبل أكثر من 34 بعثة أممية، إشادت بمستوى حقوق الإنسان بهذه الأقاليم ، وفي الأخير نفاجئ بمثل هذا التقرير اللامنطقي.
الصبار الذي استحضر وضعية حقوق الإنسان حتى في الدول الأكثر ديمقراطية ، قال إن بعد11 سبتمبر 2001 بدأنا نسمع عن ضرب وتراجع لحقوق الإنسان، "سمعنا عن أكبر معتقل سري(غوانتانامو)وهدم مآذن بسويسرا وتزايد العنف ضد العرب والمسلمين بالأخص، مضيفا "صحيح أن لدينا وضع خاص بالأقاليم الصحراوية لكنه ليس معزولا عما يحدث بباقي أقاليم المملكة"
وبخصوص الاحتجاجات التي تشهدها مناطق المملكة وكيفية تعامل السلطة معها، قال الصبار" المغرب عرف ربيعا" ناعما" لكون المغاربة يمارسون ثقافة الاحتجاج منذ أزيد من 15 سنة على الأقل لكن هذا لا يبرر مثلا محاصرة 40 عنصرا من الأمن ل" كمشة من المكفوفين " بشارع محمد الخامس بالعاصمة الرباط.
الصبار انتقد أيضا الاستعمال المفرط للعنف من طرف مصالح الأمن لتفريق وقفة أو احتجاج معين.

حقوقيون 1
و أكد بلكوش أن المغرب في حاجة إلى تكامل في أداء المؤسساتي بخصوص حقوق الإنسان وليس إلى منافسة، متسائلا عن دواعي احتفاظ حكومة" ابن كيران" بمشروع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان رغم تحيينها خاصة وأنها كانت ستكون أرضية الانطلاقة.
بلكوش الذي اعتبر أيضا أن قضية حقوق الإنسان" مسألة وطنية" ولا تهم جهة دون أخرى قال إن الاختلالات في هذا المجال لا يهم منطقة دون أخرى أو أنه يقتصر على الأقاليم الجنوبية وإنما تحدث حتى في شارع محمد الخامس بقلب العاصمة الرباط.
رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، أكد أن هناك تحديات وانتقادات تستوجب من المغرب أن يتفاعل معها بروح إيجابية خدمة للوطن والمواطنين، قائلا "للأسف المغرب الذي غالبا ما ينتظر شهر أبريل الذي هو مرتبط بالتقرير الأممي بخصوص وضعية حقوق الإنسان حول الأقاليم الجنوبية يفتقد لآليات الوساطة في الصحراء عموما".
بلكوش، الذي انتقد الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني، قائلا إن دورها يكاد يكون دورها منعدما وفي غالب الأحيان " خجولا" أكد أن النزاع المفتعل بالصحراء المغربية " لا يحتاج أن تصبح المؤسسة الملكية دائما في الواجهة الأمامية" .

http://www.achpress.com/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%AE%D8%B1/

بدوره ، ذكرالدكتور محمد نشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن المغرب مر بسلام في ما عرف ب" الربيع العربي" وخرج بأقل تكلفة مقارنة مع الدول الأخرى، وقال إن المغرب عمل على إقرار حقوق الإنسان منذ زمان حيث عمل على إرساء دولة الحق والقانون بالمفهوم الجديد ، منتقدا بعض السلوكات غير اللائقة لأجهزة الأمن في تعاملها مع المسيرات فضلا عنة انتقاده للحكومة في تعاملها مع بعض الملفات كالحق في التعليم الذي عرف في السنوات الأخيرة انحدارا خطيرا، والحق في الصحة والتشغيل حيث أصبح الشباب دون أمل فضلا عن فشلها في محاربة الرشوة والفساد. .

وبعدما اعتبر نشناش، المغرب من أكثر الدول أمنا واحتراما لحقوق الإنسان مقارنة مع الدول المجاورة ، قال" كل ما يحز في نفسي، هو أن أرى مواطنا ساقطا خلال تظاهرة ما والأمن يضربه ".

وخلص نشناش إلى الدعوة إلى تفعيل دستور 2011 فضلا عن عدم تضييع الوقت في التحدث عن الجهوية الموسعة ومشروع الحكم الذاتي، قائلا يحب أن نمر إلى التطبيق ونتحاور مع أعدائنا بخصوص الصحراء داخل أرضنا.

إلى ذلك، تحدث عبد العالي حامي الدين رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، عن منجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان.

وتوفق حامي الذين عند مظاهر القصور، قائلا من الضروري مضاعفة الجهود لتحقيق المزيد من المكتسبات وتفادي أي اختلالات محتملة لاسيما ما يكشف عنه واقع السجون سواء من حيث البنية التحتية أو العقلية البشرية التي تسيره.

دورة تكوينية في مجال حقوق الإنسان يومي 23 و 24 أبريل بفاس

فاس 23 أبريل 2014 /ومع/ تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس ـ مكناس ابتداء من اليوم الأربعاء، دورة تكوينية حول موضوع " مدخل لحقوق الإنسان "، وذلك بمقر المركز الجهوي للتكوين المستمر بفاس . ويستفيد من هذه الدورة التكوينية، التي تستمر يومين، أعضاء وعضوات لجن الإشراف وتتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة التي تجمع بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لجهات فاس ـ بولمان ومكناس ـ تافيلالت وتازة ـ الحسيمة ـ تاونات والتي تم التوقيع عليها خلال دجنبر 2012 . ويتضمن برنامج هذه الدورة التكوينية تنظيم ثلاث ورشات، تتمحور الأولى حول موضوع " معايير وآليات حقوق الإنسان "، والثانية حول " اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية "، في حين تعالج الورشة الثالثة موضوع "الآليات والتقنيات البيداغوجية في مجال التربية على حقوق الإنسان ". وحسب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس ـ مكناس، فإن تنظيم هذه الورشة التكوينية يندرج في إطار مشروع المدرسة المواطنة الذي يتوخى ترسيخ التربية على ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها بالمؤسسات التعليمية . كما يأتي تنظيم هذه الورشة في إطار التهيئ لورشات إنتاج " حقيبة المدرسة المواطنة " كما تم التنصيص عليها في مخطط العمل الذي أعدته الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين برسم سنة 2014 .

http://www.menara.ma/ar/2014/04/23/1134303-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A-23-%D9%88-24-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D9%81%D8%A7%D8%B3.html

1500 موظف ب"لارام" سيستفيدون من تكوين حقوقي

كشفت الخطوط الجوية الملكية المغربية، عن خطوتها المتعلقة بتكوين موظفيها في مجال حقوق الإنسان، إذ وقعت في هذا الإطار، اتفاقية شراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ووقع إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإدريس بنهيمة، الرئيس المدير العام لشركة الخطوط الملكيّة المغربية

، مساء الخميس الماضي، الاتفاقية التي تعكس إرادة لتقوية علاقات التعاون والتشاور والتنسيق بين الطرفين لتعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان والانفتاح والتسامح بين موظفي شركة الطيران الوطنية، سيما أنه في إطار الاتفاقية سيستفيد موظفو الشركة من برنامج تدريب من تنشيط خبراء معترف بهم من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ومن المنتظر أن يخص برنامج التدريب الموظفين الذين هم في اتصال دائم مع زبناء الشركة والذين سيصل عددهم الإجمالي إلى 1500 موظف وإطار بالخطوط الجوية الملكية المغربية. وستستغرق مدة التكوين ثلاثة أشهر.

وفي سياق متصل، تتعهد الشركة بموجب الاتفاقية المتوقعة، بالإضافة إلى تمويل برامج التكوين المنظمة لفائدة أطرها وموظفيها، بدعم أنشطة المجلس الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان وكذا المشاريع المتعلقة بتنمية ثقافة حقوق الإنسان. كما ستعمل الشركة على إشراك المجلس الوطني في جميع الأنشطة والتظاهرات ذات الصلة بالمجالات التي تشكل موضوع هذه الاتفاقية. ويتعهد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب الاتفاقية ذاتها، على وجه التحديد، بدعم البرامج التدريبية التي أطلقتها شركة الطيران الوطنية في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

كما سيدعم شركة الطيران الوطنية في مجال تنشيط وتأطير الأيام الدراسية والندوات في مجال حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، سيصبح بإمكان موظفي الشركة الاستفادة من مختلف برامج التكوين التي سينظمها المجلس الوطني، إلى جانب الوثائق التي يتوفر عليها مثل المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، أوضحت الخطوط الجوية الملكية المغربية، التي تقوم برحلات في اتجاه أزيد من أربعين بلدا سيستفيد منها أكثر من 6 ملايين مسافر سنويا ينتمون لجنسيات وأديان مختلفة، أن تحسيس أطر الشركة وتكوينهم في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة التسامح في صفوفهم والانفتاح واحترام الآخر، سيمكن من تعزيز صورة شركة الطيران الوطنية،وكذا المملكة التي حققت، في السنوات الأخيرة، إنجازات هامة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة.

http://www.marocpress.com/assabah/article-421085.html

الصبار: بعض المتظاهرين يقومون بشرعنة التدخل الأمني

أرجع محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعض التدخلات الأمنية في حق بعض المظاهرات إلى المتظاهرين أنفسهم، قائلا أن "بعض المتظاهرين يقومون بشرعنة التدخل الأمني."

الصبار الذي كان يتحدث في منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء، صباح اليوم الثلاثاء، دعا المحتجين في المملكة إلى "الاحتجاج وفق قواعد التظاهر في البلدان ذات الديمقراطيات العريقة،" قائلا أن "التجمهر لم يعد جريمة " وفق مقتضيات الدستور الحالي للمملكة، إلا أن "بعض المتظاهرون يستعملون هذا الحق بشكل تعسفي."

تعسف ضرب له الصبار أمثلة باحتلال المباني العمومية، وعرقلة السير وغيرها من المظاهر التي تفضي حسب نفس المتحدث إلى " شرعنة التدخل الأمني" بسبب المتظاهرين، وذلك بسبب "خرقهم لقواعد التظاهر." معترفا في نفس الوقت بوجود "عنف مفرط وغير مبرر" في بعض الأحيان من طرف القوات العمومية، "فانا لا أستسيغ مثلا أن تتم محاصرة ٢٠ محتجا من فاقدي البصر ب٤٠ عنصرا من الأمن."

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أكد في سياق حديثه أن "٩٠٪ من المظاهرات والمسيرات التي تعرفها بلادنا غير مؤطرة بالقانون، ولم يتم منح رخص لها." قائلا في نفس الوقت أنه "قد يتم منع الترخيص لأسباب موضوعية،" ضاربا المثل بطلب ترخيص لمسيرة في مدينة الدار البيضاء في يوم يتزامن مع مباراة "ديربي" لكرة القدم.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1--%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A/11347#.U1eoavldW_s

EL ASSIMA Post
العاصمة

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تتضامن مع المضربين عن الطعام بالسجون المغربية

الرباط: أمال كنين

أعلن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، عن تنظيم وقفة احتجاجية، غدا (الخميس)، تضامنا مع المضربين عن الطعام بعدد من السجون المغربية.

ووجهت الجمعية، في بيان لها، تنبيها للمسؤولين من أجل "ضرورة التحرك العاجل من أجل إنقاذ حياة المضربين عن الطعام، قبل فوات الأوان ووقوع الفاجعة، وذلك بفتح حوار معهم والاستجابة لمطالبهم المشروعة والعادلة" حسب تعبير البيان.

وأوضح البيان أن عددا من معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية بسجون سلا، وسطات، وخريبكة، ومكناس، وآسفي، يخوضون إضرابا عن الطعام منذ 17 مارس الماضي، ويوجدون الآن في أوضاع خطيرة، إضافة إلى معتقلي حركة 20 فبراير "المعتقلين في المسيرة الوطنية التي نظمتها المركزيات النقابية الاتحاد المغربي للشغل، والكنفدرالية الديمقراطية للشغل، والفيدرالية الديمقراطية للشغل، يوم 06 أبريل، والذين يتابعون بملف مفبرك من أوله إلى آخره، وهو ما اضطرهم لخوض إضراب عن الطعام منذ 17 أبريل للدفاع عن أنفسهم خصوصا مع ظروف الاعتقال السيئة" حسب تعبير البيان. الذي أوضح "أن المضربون عن الطعام يعيشون أوضاعا خطيرة والتي تهدد حقهم في الحياة، وحقهم في السلامة البدنية، والأمان الشخصي المنصوص على ضرورة احترامها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان" حسب تعبير البيان.

ووجهت الجمعية نداء "لكل القوى المدافعة عن حقوق الإنسان بالداخل والخارج للتدخل لدى المسؤولين من أجل إنقاذ حياة المضربين عن الطعام، احتراما لواجبها في مؤازرة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان" حسب تعبيرها.

كما طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الاختصاصات المخولة له، بتحمل مسؤولياته بالتدخل لدى الجهات المعنية من أجل إنقاذ حياة المضربين عن الطعام.

EL ASSIMA Post
العاصمة

حقوقيون مغاربة : توجه بعض المعتقلين السابقين إلى سوريا يعقد ملف «السلفية الجهادية»

الرباط: عبد الحميد جميران

خلص فاعلون حقوقيون مغاربة إلى أن المغرب حقق خلال السنوات الأخيرة مكتسبات مهمة في مجال حقوق الإنسان عبر إصلاحات مؤسساتية بشكل كبير وجدت صدى لها في دستور 2011، لكنهم أشاروا إلى استمرار عدد من التجاوزات والخروقات التي تظل وصمة عار على وضعية حقوق الإنسان.

جاء ذلك في ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء التي استضافت أمس الثلاثاء، في مقرها بالرباط، أحمد السباع، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، وعبد العالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، ومحمد الشتاتي، رئيس النقطة المغربية لحقوق الإنسان.

وأوضح أحمد السباع، أن ترجمة بعض الإعلاميين الساعين للتألق في سوريا، بخبر حول ملف «السلفية الجهادية» وأن «سفر بعض المعتقلين الذين تم إعتقالهم على خلفية قضايا إرهاب بعد أحداث 16 ماي الإرهابية بالدار البيضاء، إلى سوريا، لمجاهدة ما يسمونه «نظام بشار الأسد»، لم يكن سوى سفر لأشخاص لا علاقة لهم بالإرهاب، وأكد أن «هؤلاء الأشخاص الذين تم اعتقالهم في سياق تهديد إرهابي، لم يكونوا يشكلون أي خطر على المغرب، وأن الأحكام القاسية التي صدرت في حقهم، لم تكن عادلة».

من جانبه اعتبر عبد العالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، أن على السلطات في المغرب أن تتعامل مع ملف السلفية عبر اعتماد مقاربة حقوقية حصرية، تتوخى ضمان أمن واستقرار البلاد، وفي الآن ذاته الاعتراف بحصول تجاوزات في هذا الملف.

وأوضح الحامي، أن التجربة الحقوقية في المغرب تفاعلت إيجابيا مع خلاصات هيأة الإنصاف والمصالحة وطي ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وهو ما يعكس، في نظره إرادة سياسية للدولة بالإضافة إلى تنامي الوعي الحقوقي لدى المواطن المغربي من جهة. مبرزا أن الوعي الدستوري «أعطى حقوق الإنسان سموها الطريق أمام المحافظة على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الهامة، ومنها مصادقة روما المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية وبالغاء عقوبة الإعدام بالإضافة إلى السماح بأعمال حرية التعبير والصحافة، على حد تعبيره. وأكد الحامي، أنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت في هذا المجال، فإنه يتعين الإقرار بأن المغرب يواجه مجموعة من التحديات المرتبطة بالملفات التي لها علاقة بالتوتر الفكري من قبيل محاربة التمييز ضد المرأة وحرية المعتقد والحريات الفردية وبالمكانة الأمنية، مشيرا إلى عدم التوفر بعد على شروط التصحيح المجتمعي لتقليل عدد من الحقوق والحريات، بالإضافة إلى استمرار عدد من الإكراهات بخصوص الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تعد مكلفة نسبيا، خلافا للتطور الملحوظ في الحقوق السياسية والمدنية، التي لا تتطلب في نظره سوى إرادة سياسية. وبدءا من جهة أخرى، في تطوير ثقافة الاحتجاج وعدم استعمال هذا الحق بشكل يتعارض مع ما هو متعارف عليه دوليا.

ومن جهة ثانية، إلى مراقبة التدبير الأمني وربط المسؤولية بالمحاسبة من جهته، قال الحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، إن قضايا حقوق الإنسان بالمغرب ليست ظرفية، ولا مرتبطة بالتقارير الأممية أو المفاوضات حول قضية الصحراء، بل جزءا من معركة قائمة استمار تاريخي، ومن انتصارات الدولة التي تكرست بوثيقة دستورية، داعيا إلى تحصين هذه المكتسبات الدستورية، من خلال ضمان التنسيق والتكامل بين جميع المؤسسات الوطنية في هذا المجال، وذلك لتجاوز الاختلالات التي تسجل في مجال حقوق الإنسان وانسجام التناسق والتكامل بين المؤسسات، داعيا بالكوش إلى وضع إطار يحتكم إليه الجميع وذلك من خلال التعجيل بإخراج الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان إلى حيز الوجود، معتبرا أن هذه الخطة التي تم تحضيرها وانتظارها منذ مدة، ستعطي دفعة قوية لمجال حقوق الإنسان. وستمكن من قياس درجة التقدم والتأخر في هذا المجال. كما دعا المؤسسة الأمنية إلى مضاعفة الجهود للتفاعل الإيجابي مع المبادئ التي يعرفها المجتمع بشكل لا يمكن أن يؤثر على صورة المغرب بالخارج وعلى التزاماته الدولية في مجال صيانة الحق في التظاهر، مبرزا في الوقت ذاته، بتعين أيضا الحفاظ على الأمن باعتباره حقا من حقوق الإنسان. في ذات السياق، أعتبر عبد العالي حامي الدين، أنه فيما يتعلق بالمعتقلين على خلفية أحداث الإرهاب، ينبغي اعتماد منهج جديد سواء من طرف الدولة أو من طرف المعتقلين "الذين يتعين عليهم بعد إشارات مطمئنة للمجتمع والقيام بمراجعات" على حد تعبيره. مبرزا أن الحل يمر عبر مقاربة حقوقية وفكرية تعتمد الحوار والإصلاح الاجتماعي.

وبخصوص الوضع في الأقاليم الجنوبية، عبر حامي الدين عن رفضه المطلق للمس بالسيادة الغربية، معبرا عن الدفاع عن حقوق الإنسان. مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه يتعين بذل مزيد من الجهود لكسب معركة الإنسان، مضيفا أن الطلب على الأمن يتسبب في بعض الأحيان أكثر منه على حقوق الإنسان. معبرا في الوقت ذاته أن هذا الأمر لا يجب أن يكون مبررا لتبديد بعض التجاوزات التي تمس بحقوق الإنسان.

من جانبه، نفى محمد النشناش، رئيس النقطة المغربية لحقوق الإنسان، بالوضعية التي يوجد عليها سكان تندوف التي تعيش محروما من أبسط الحقوق.

الدورة الثامنة لمهرجان تطوان الدولي للأشرطة المرسومة

تحتضن مدينة تطوان الدورة الثامنة للمهرجان الدولي للأشرطة المرسومة بتنظيم من المعهد الوطني للفنون الجميلة من 24 إلى 26 أبريل الجاري، وذلك بمشاركة عدد من الفنانين المتخصصين في هذا المجال من المغرب و من دول عربية و إفريقية و أوروبية.

و ستعرف نسخة هذه السنة من المهرجان تنظيم معارض فنية لمجموعات قصص قصيرة من الأشرطة المرسومة لفنانين من المغرب وأروبا، بالإضافة إلى تنظيم معارض كتب تتناول قصص مرسومة تشمل إبداعات فنية مختلفة، فضلا عن تنظيم معرضا خاصا بأعمال طلبة المعهد الوطني للفنون الجميلة الذين راكموا عدة تجارب في هذا المجال، وسيشمل هذا المهرجان تنظيم معرض "الفن الرقمي" وفضاء للقراءة، إضافة إلى ورشات موضوعاتية تخص "آليات الإبداع الفني في إنجاز الأشرطة المرسومة" و"الأشرطة المرسومة .. الحاضر والتوجهات المعاصرة".

كما سيكون للمشاركين مناسبة للوقوف على تجارب الدول الأخرى من خلال ورشة حول موضوع "الأشرطة المرسومة الإفريقية الواقع الحالي وأبعاد المستقبل"، كما سيكون أيضا للمشاركين في هذا اللقاء فرصة لمناقشة ومقاربة مختلف الإشكالات التي يعاني منها هذا القطاع وذلك عبر تنظيم مائدة مستديرة ستتمحور حول موضوع "أي آفاق لفن الأشرطة المرسومة في المغرب ؟" وبالإضافة إلى ذلك سيتم توقيع بعض كتب الأشرطة المرسومة المشاركة في هذا المهرجان .

كما ستشمل الدورة تنظيم مسابقات فنية بمشاركة مبدعي الأشرطة المرسومة سيتبارون على جائزة أفضل مشروع ألبوم مغربي، وجائزة المجلس الوطني لحقوق الإنسان, وحفل تكريم البلجيكي دانييل سوتيو، أحد مؤسسي شعبة الأشرطة المرسومة بالمعهد الوطني للفنون الجميلة بتطوان سنة 2000، والمغربي عبد العزيز موريد، أحد أبرز الفنانين المغاربة المتخصصين في إبداع الأشرطة المرسومة وساهم بعدة أعمال إبداعية و فنية ساهمت في التراكم الفني في هذا الميدان ببلادنا.

http://medinafm.ma/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84/

Moulay Ismail Alaoui, président du Conseil de la présidence du PPS

Le Maroc a réalisé des avancées extraordinaires en matière des droits humains

L'ancien secrétaire général du Parti du Progrès et du Socialisme (PPS) et actuel président de son conseil de la présidence, Moulay Ismaïl Alaoui, s'est félicité des avancées «extraordinaires» réalisées par le Royaume dans le domaine des droits de l'Homme, en appelant, toutefois, à une vigilance de tous les instants en vue de continuer sur cette voie.

1954/4

«Il est vrai qu'il a eu un progrès extraordinaire (...) Je crois que nous sommes sur la bonne voie grâce à ce que nous avons cumulé en termes d'expériences et de lutte pour la démocratie et les libertés», a-t-il indiqué dans un entretien accordé à la MAP.

La création de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) et du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), la promulgation du Code de la Famille, l'adoption d'une nouvelle constitution et la réforme de la justice militaire sont autant de réalisations qui illustrent la politique du Royaume fondée sur une approche humaine conforme à ses choix politiques nationaux et à ses engagements internationaux, a-t-il ajouté.

Pour M. Alaoui, qui est également président de la commission chargée du dialogue avec la société civile, le Maroc peut s'enorgueillir d'un important cumul en matière des droits de l'Homme, qui s'en est allé crescendo depuis la promulgation du code des libertés publiques en novembre 1958.

Tout en saluant ce Code qui a ouvert la voie à un processus de consolidation des droits de l'Homme, il a jugé impératif de redoubler d'efforts pour réaliser davantage d'acquis et éviter d'éventuels dysfonctionnements.

«Il faut rester prudent et vigilant pour préserver les acquis réalisés en matière de

respect des libertés», a affirmé M.Alaoui, en déplorant à cet égard l'adoption par des pays dits «avancés» de textes «liberticides», qui constituent en soi de «véritables atteintes aux libertés fondamentales».

A ce titre, l'ancien ministre de l'Education nationale et de l'agriculture a estimé que pour poursuivre la voie tracée en matière des droits de l'Homme, le Royaume doit surtout relever le défi de la promotion des «libertés-créance» liées aux aspects sociaux et économiques de la démocratie. Il convient également, selon M.Alaoui, de se consacrer au «développement économique», à «une répartition plus équitable des richesses» et surtout à la «promotion du citoyen marocain à travers l'acquisition des connaissances qui font actuellement le monde moderne».

Pour cet homme à la longue carrière politique, la consécration des prérogatives de la nouvelle constitution est également un important chantier qu'il convient de finaliser à la fin de cette législature (2017).

«L'application des lois requiert la vigilance des citoyens et une action de plaidoyer (...) Tout cela nécessite un travail de longue haleine pour être à la hauteur des perspectives qu'offre la nouvelle Constitution», a-t-il fait savoir, en estimant que la société civile est appelée à jouer un rôle important en vue de réaliser cet objectif.

S'agissant de la situation des droits de l'Homme dans les Provinces du Sud du Royaume, M. Alaoui a regardé d'un œil très critique la politique de «la mouche du coche» pratiquée par certaines parties, qui tentent de minimiser voire d'entraver le processus démocratique engagé par le Royaume.

«Nous sommes dans une région pleine de défis (...) les ennemis de l'unité et l'intégrité territoriale tentent de battre en rappel toutes les bonnes volontés», a-t-il averti, en soulignant la nécessité de «porter le fer» chez ces parties, qui «se présentent comme de preux chevaliers pour les causes démocratiques, alors qu'ils ne sont pas tous recommandables».

Indemnisations

Les indemnisations versées aux victimes des violations passées des droits de l'Homme au Maroc sont parmi les plus élevées au monde, a indiqué mardi Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

M. Sebbar, qui était l'invité du forum de la MAP, a souligné que l'expérience marocaine en matière d'indemnisation demeure pionnière dans le monde eu égard au montant des indemnisations et à l'approche adoptée dans leur octroi.

Il a, dans ce contexte, expliqué que cette approche a pris en compte de nombreux critères dont celui du genre, relevant que les femmes victimes des violations passées des droits humains ont perçu des indemnisations plus élevées que celles accordées aux hommes.

Forum de la MAP

Mohamed Sebbar : «il faut s'atteler désormais au renforcement des droits économiques et sociaux»

En réponse au rapport partial du secrétaire général de l'ONU, les rencontres se multiplient au niveau national pour promouvoir l'approche adoptée par le Royaume en matière de renforcement des droits de l'Homme. Mardi dernier, quatre des plus importants acteurs dans le domaine des droits de l'Homme ont été invités au Forum de la MAP. Compte rendu.

P. 3

1531d1-3

Ph. MAP

Forum de la MAP

Mohamed Sebbar : «il faut s'atteler désormais au renforcement des droits économiques et sociaux»

En réponse au rapport partial du secrétaire général de l'ONU, les rencontres se multiplient au niveau national pour promouvoir l'approche adoptée par le Royaume en matière de renforcement des droits de l'Homme. Mardi dernier, quatre des plus importants acteurs dans le domaine des droits de l'Homme ont été invités au Forum de la MAP. Compte rendu.

Ph. MAP

De gauche à droite : Mohamed Sebbar, SG du CNDH, El Habib Belkouch, président du CEDHD, Mohamed Neshnesh, président de l'OMDH et Abdelali Hamidine, président du forum Al Karama.

«Le Maroc a certes parcouru un long chemin en matière de renforcement des droits de l'Homme, mais il reste encore des défis à relever», c'est avec ces déclarations que le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, Mohamed Sebbar, a commencé son intervention dans le cadre du forum de la MAP organisé mardi dernier à Rabat sur le thème «Droits de l'Homme et État de droit au Maroc, les réalisations et les perspectives». Le haut responsable, qui a exposé au cours de cette rencontre les avancées réalisées par le Maroc pour l'édification de l'État de droit, a choisi de jouer la carte de la transparence, reconnaissant l'existence de quelques insuffisances. «Le Maroc a certes adopté de nombreuses mesures qui ont permis au Royaume d'être donné en exemple en matière de respect de ces droits, toutefois, le tableau comporte encore quelques zones d'ombre», souligne-t-il.

Abordant, les acquis, M. Sebbar s'est félicité de l'adoption d'un ensemble de mesures qui ont valu au Royaume de nombreuses louanges au niveau international. Il s'agit en l'occurrence de l'adoption de plusieurs réformes à caractère institutionnel, la révision de plusieurs textes législatifs, la ratification de 9 conventions internationales portant sur la protection des droits de l'Homme, la mise en place de l'Instance d'équité et de réconciliation, la mise en œuvre de ses principales recommandations ainsi que l'accueil de nombreux observateurs des Nations unies. Autre avancée très importante relevée également par M. Sebbar : les civils ne sont plus jugés devant le tribunal militaire. En effet, d'après le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme, la mission de ce tribunal se limitera uniquement à juger des militaires pour des délits exclusivement militaires. Une réforme de nature à permettre l'harmonisation de la législation avec les dispositions de la Constitution de 2011, notamment en ce qui concerne la préservation des droits des justiciables, l'indépendance de la justice et la garantie d'un procès équitable, tout en mettant en conformité les lois du pays avec les engagements internationaux du Maroc.

Mais loin de verser dans un «discours platonique», M. Sebbar reconnaît que face à ces acquis de nombreux défis restent à relever. Car selon lui, si les citoyens jouissent désormais de leurs droits, notamment politiques, ils ne bénéficient toujours pas entièrement de leurs droits économiques et sociaux, du fait que ces droits nécessitent le déploiement de grands moyens financiers. C'est un chantier auquel il faut s'atteler dès à présent, a-t-il dit, ajoutant qu'il «existe également de grands défis en matière de résolution des disparités régionales ainsi que dans le rural par rapport à l'urbain».

à l'urbain».
Évoquant le dernier rapport du secrétaire général de l'ONU, M. Sebbar n'a pas cherché à modérer ses propos, qualifiant le rapport de subjectif. «Le rapport s'aligne clairement sur la thèse du polisario et de l'Algérie. On relève une sorte de discours illogique dans le fonds de ce rapport, car dans ce même document, des passages louent le rôle du CNDH et de ses commissions régionales», affirme ce responsable.
Dans le même ordre d'idées, El Habib Belkouch, président du Centre d'études en droits humains et démocratie (CEDHD), estime que la meilleure réponse aux critiques extérieures est d'accélérer la mise en œuvre de la stratégie nationale des droits de l'Homme, car cela permettra, selon lui, au Royaume d'être mieux à même de défendre ses intérêts supérieurs. Laquelle stratégie, rappelle-t-il, a déjà été préparé précédemment sous le gouvernement El Fassi en concertation avec les différents acteurs dans ce domaine, notamment, la société civile. «À mon sens, il est opportun de mettre en œuvre cette feuille de route, car c'est le meilleur moyen permettant de constater les avancées ou les régressions en matière de respect des droits de l'Homme durant une période déterminée, ce qui nous éloignera des évaluations qui ne sont pas toujours objectives», explique M. Belkouch. Le même responsable a par ailleurs appelé au renforcement des instruments de communication afin de mieux promouvoir l'expérience du Maroc en matière de renforcement des droits de l'Homme. «Le Maroc a pu enregistrer plusieurs acquis qui ne sont pas toujours visibles à cause d'un manque criant de communication. Ces lacunes sont d'ailleurs saisies par les ennemis de la nation pour brouiller l'image de notre pays à l'étranger», confirme M. Belkouch. Le président de CEDHD a tenu à rappeler en outre que «Les droits de l'Homme au Maroc ne sont pas des questions conjoncturelles, mais un combat qui a un prolongement historique».Pour sa part, Mohamed Neshnash, président de l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH), a critiqué «la rigidité de l'approche sécuritaire» dans le traitement du dossier des sit-in et des marches, surtout lorsque ces dernières sont organisées sans autorisation préalable. Sur ce volet, le responsable a appelé à la révision de cette approche qui entache l'image du Maroc. «Force est de constater que les autorités optent pour des méthodes plutôt musclées et non appropriées», explique-t-il. Les acquis réalisés par le Maroc en matière des droits de l'Homme exigent le renforcement de la bonne gouvernance, a indiqué Mohamed Neshnesh, président de l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH). ■

Yousra Amrani

Le surpeuplement carcéral

Abdelali Hamidine, président du forum Al Karama, a appelé lors de son intervention à l'occasion de ce forum à la révision de la situation des prisonniers au Maroc et la réforme du système pénitentiaire ainsi que la lutte contre le surpeuplement des prisons. Le même responsable a proposé, à cette occasion, l'adoption d'autres solutions qui permettront de soulager les lieux de détention et redorer l'image du Royaume à l'étranger, notamment le recours à d'autres peines alternatives, notamment les travaux d'intérêt général ou bien la mise sous surveillance électronique. Par ailleurs, M. Hamidine a souligné qu'«il est temps d'adopter le plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme», précisant que l'interactivité du Maroc avec les mécanismes internationaux des droits de l'Homme permettrait la consécration de la démocratie et des libertés.

Maroc-Manifestations: l'intervention policière peut être justifiée-Sebbar

L'intervention des forces de l'ordre pour disperser les manifestations peut être, ''logique et justifiée'' selon, Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Le SG du CNDH, qui était, mardi 22 avril, parmi les invités du Forum de la MAP sur le thème "Droits de l'Homme et Etat de droit au Maroc, les réalisations et les perspectives", a relevé que les dispersions violentes des manifestations peuvent être justifiées quand il s'agit de celles non-autorisées. A cette occasion, Sebbar a appelé tout protestant à « respecter la loi et les institutions étatiques, ainsi que les règles de manifestations dans les pays démocratiques ».

Sebbar a indiqué que plus de 90% des manifestations dans les rues du Royaume sont ''non-autorisées''. « Le droit de manifester est légitime, mais il ne faut pas en abuser », a-t-il souligné.

http://www.art19.ma/liste-politique/2828-maroc-manifestations-l%E2%80%99intervention-polici%C3%A8re-peut-%C3%AAtre-justifi%C3%A9e-sebbar.html#.U1eZxPldW_s

Violations des droits Humain : Les femmes mieux indemnisées que les hommes

Les indemnisations versées aux victimes des violations passées des droits de l'Homme au Maroc sont parmi les plus élevées au monde, a indiqué mardi M. Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

M. Sebbar, qui était l'invité du forum de la MAP, a souligné que l'expérience marocaine en matière d'indemnisation demeure pionnière dans le monde eu égard au montant des indemnisations et à l'approche adoptée dans leur octroi.

Il a expliqué que cette approche a pris en compte de nombreux critères dont celui du genre, relevant que les femmes victimes des violations passées des droits humains ont perçu des indemnisations plus élevées que celles accordées aux hommes.

http://www.quid.ma/politique/violations-des-droits-humain-les-femmes-mieux-indemnisees-que-les-hommes/

ندوة حول وضعية الطب الشرعي بجهة طنجة تطوان

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة ندوة حول "وضعية الطب الشرعي بالجهة على ضوء الدراسة التي أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان" ، وذلك يوم الجمعة 25 أبريل 2014 بفندق أمنية بمدينة طنجة.

ويهدف اللقاء، الذي يندرج في إطار مساهمة المجلس ولجانه الجهوية في ورش إصلاح منظومة العدالة، إلى تسليط الضوء على وضعية الطب الشرعي بالجهة باعتبار أهميته البالغة في ضمان حسن سير العدالة وفي حماية الحقوق وتوفير شروط المحاكمة العادلة وعدم الإفلات من العقاب.

وستشهد الندوة مشاركة عدد من المختصين والفاعلين في مجال الطب الشرعي، من أطباء شرعيين ومسؤولين مؤسساتيين ومهنيي القضاء وفضلا عن تقديم تقرير تمهيدي حول الطب الشرعي وملخص لدراسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "أنشطة الطب الشرعي في المغرب: الحاجة لإصلاح شامل"، يضم برنامج الندوة تقديم جملة من العروض تهم بشكل خاص "إكراهات ممارسة الطب الشرعي بالمغرب"، "وضعية الطب الشرعي من وجهة نظر أطباء الجماعات المحلية "، "الطب الشرعي والمحاكمة العادلة من منظور القضاء"، "الطب الشرعي و معايير المحاكمة العادلة من منظور الدفاع".

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني كان قد أصدر في يوليوز 2013 تقريرا "حول أنشطة الطب الشرعي: الحاجة الى إصلاح شامل" أصدر فيه عدة توصيات في الموضوع كرهان لحسن سير العدالة.

http://www.60.ma/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A-%D8%A8%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9-%D8%AA%D8%B7-7127

Le PAM veut la légalisation du cannabis

Le Parti de l'authenticité et de la modernité (PAM) semble déterminé plus que jamais à relancer le débat sur la légalisation de la culture du cannabis. En effet, après une réunion avec 2.000 cultivateurs de cannabis, le parti se prépare à déposer une proposition de loi au Parlement portant sur la légalisation de la culture du cannabis à des fins thérapeutiques .

Mieux encore, le Parti authenticité et modernité a saisi le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Une lettre a été adressée au président de cette institution, Driss El Yazami, l'invitant à constituer une commission d'enquête sur les abus dont les agriculteurs seraient victimes.

Selon les statistiques avancées par les responsables du PAM, quelque 48 000 cultivateurs seraient actuellement poursuivis dans des affaires relatives à la culture du cannabis.

Il faut dire que le Maroc est le deuxième producteur mondial de « cannabis», derrière l'Afghanistan, et 80.000 familles vivent de cette culture, avec un revenu moyen annuel estimé à 40.000 DH (7.755 dinars tunisiens). Sauf que pour la plupart des cas, ces familles sont otages des cartels de la drogue.

La plante possède des vertus thérapeutiques certaines, scientifiquement confirmées, et il serait dommage pour le Maroc de ne pas capitaliser sur ce «trésor», avec tous les avantages économiques et sociaux que cela entraîne.

http://directinfo.webmanagercenter.com/2014/04/23/maroc-la-pam-saisit-le-conseil-des-droits-de-lhomme-pour-legaliser-le-cannabis/

Maroc : De l'or pour les victimes des années de plomb

Victimes de la répression sous l'ère Hassan II au Maroc, ils reçoivent aujourd'hui des indemnisations parmi les plus importantes au monde.
Après des années, les victimes ont encore de lourdes séquelles physiques mais également psychologiques de ce qu'on appelle « les années de plomb ». Ils ont subi la faim, le froid, les violences, etc… du régime répressif d'Hassan II. Aujourd'hui, ils sont la proie de cauchemars, de maladies, voire de dépression.

De nombreuses victimes qui ont été « indemnisées » gracieusement pour les violations des droits de l'homme subies. Le secrétaire général du Conseil National des droits de l'homme a même affirmé hier que les montants des indemnisations perçues seraient parmi les plus importants au monde.

Des indemnisations qui ont été élaborées selon de nombreux critères notamment le genre. Les femmes ont effectivement touché plus d'argent que les hommes.

Alors que les coupables n'ont jamais été jugés et punis, il est tout de même difficile pour les victimes d'accepter ces indemnisations comme gage d'oubli. Beaucoup ont gâché leur jeunesse et perdu les plus belles années de leur vie. Des années que tout l'or du monde ne pourra leur ramener.

http://www.afriquinfos.com/articles/2014/4/23/maroc-lor-pour-victimes-annees-plomb-251807.asp